

أثر تغيرات سعر الصرف على الدلالات الاقتصادية للميزان التجارى المصرى

د/رمضان السيد أحمد معن
استاذ الاقتصاد المساعد
كلية التجارة – جامعة طنطا

استاذ مساعد بقسم الاقتصاد والمالية العامة بكلية التجارة – جامعة طنطا وله اهتمامات بحثية بقضايا النمو والتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة والاقتصاد المعرفي والابتكارات وسعر الصرف وميزان المدفوعات والبطالة.
Ramadan_elsayed@commerce.tanta.edu.eg

أثر تغيرات سعر الصرف على الدلالات الاقتصادية للميزان التجارى المصرى

د/رمضان السيد أحمد معن

ملخص

هدفت الدراسة الى تحليل وقياس أثر تغيرات سعر الصرف على الدلالات الاقتصادية للميزان التجارى المصرى والتي تشمل نسبة تغطية الصادرات للواردات ودرجة التقدم الاقتصادى ودرجة الانفتاح الخارجى ومعامل التبعية للخارج ومعامل التبادل الدولى وذلك خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٨ . وتوصلت الدراسة من خلال تطبيق اختبار التكامل المشترك الى أن متغيرات الدراسة متكاملة ، وأن هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين سعر الصرف كمتغير مستقل والدلالات الاقتصادية للميزان التجارى كمتغيرات تابعة ، وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى OLS توصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين سعر الصرف والدلالات الاقتصادية للميزان التجارى عند مستوى معنوية ١% . وأكد اختبار نموذج تصحيح الخطأ الى وجود علاقة قصيرة الاجل بين متغيرات الدراسة . أوصت الدراسة بضرورة تقييم سعر صرف الجنيه مقابل سلة من العملات الاجنبية (الدولار واليورو واليوان) وليس عملة واحدة (الدولار).ودعم الجهود لتحقيق قفزة نوعية وكمية فى الصادرات وترشيد الواردات والحد من العجز فى الميزان التجارى ، لتحسين الدلالات الاقتصادية للميزان التجارى المصرى

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد المصرى ، تغيرات سعر الصرف ، الدلالات الاقتصادية للميزان التجارى ، التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ.

Abstract

The study aims to analyze and evaluate the impact of exchange rate changes on the economic indicators of the Egyptian trade balance, which includes the ratio of export coverage to imports, the degree of economic progress, the degree of external openness, dependency factors abroad and International exchange rate during the period of 1980-2018. The study reached through the application of the Co-integration test that The variables of the study are integrated, so, a long-run balance relationship between the exchange rate as an independent variable and the economic indicators of the Egyptian trade balance as dependent variables.

The results of OLS method also found that there is a direct relationship with significant relation between the exchange rate and on the economic indicators of the Egyptian trade balance at the level of significance of 1% . The Error Correction model test confirmed a short-run relationship between study variables.

This study recommended the evaluation of the Egyptian pound against a basket of foreign currencies not only the dollar but also Euro, Uwan ... etc. in addition, To support the effort of reducing the import and maximizing the export, Reducing the deficit in the trade balance, to improve the economic implications of the Egyptian trade balance

Keywords: The Egyptian Economy, Exchange Rate changes, The Economic Implications of Trade Balance, Co- integration, Granger-Causality, Error Correction Model.

مقدمة :

فى ظل التغيرات الاقتصادية التى يشهدها العالم وخاصة من انفتاح وتشابك العلاقات الاقتصادية وارتفاع معدلات التبادل التجارى بين دول العالم ، زاد الاهتمام بأهمية تفسير سلوك سعر الصرف الذى يمثل الرابط بين الاسواق المحلية والاسواق الخارجية من حيث توجيه الاستثمار وتحسين القدرة التنافسية. وتشكل سياسة الصرف الاجنبى الى جانب سياسات اخرى آلية فعالة لحماية الاقتصاد القومى لما تمارسه من تأثير على التوازن الداخلى والخارجى ، فهى الاداة التى تربط بين اقتصاديات الدول ووسيلة هامة فى التأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة مما يؤثر فى النهاية على معدل التضخم و عرض النقود والنتائج المحلى الاجمالى (فتيحة ، ٢٠١٨ & درباله ، ٢٠١٦ & Batul,G. 2014)

ويعتبر الميزان التجارى من المؤشرات الاقتصادية الهامة التى تعكس مستوى الاداء الاقتصادى للدولة. ومن خلال دراسة وتحليل مكونات الميزان التجارى نحصل على دلالات اقتصادية متعددة له، منها نسبة تغطية الصادرات للواردات التى تمثل احدى الدلالات التى تشير الى المركز التجارى للدولة ، وكما يمكن استخدام صادرات الدولة من المنتجات تامة الصنع ونصف المصنعة و وارداتها من المنتجات الوسيطة والاستثمارية والاستهلاكية لمعرفة درجة التقدم الاقتصادى للدولة . ويستخدم الميزان التجارى للتعرف على درجة الانفتاح الاقتصادى للدولة على العالم الخارجى . الى جانب معامل التبعية للخارج الذى يشير الى مدى اعتماد الاقتصاد على التجارة الخارجية ، فارتفاعه يعنى اعتماد الاقتصاد القومى بدرجة كبيرة على الاقتصاد الخارجى ، بالاضافة الى معامل التبادل الدولى الذى يعنى ارتفاعه تحسن الموقف الاقتصادى للدولة فى تعاملاتها مع العالم الخارجى . (عبدالرحيم ، ٢٠١٨)

ولقد كان لتحول النظام النقدى العالمى من نظام سعر الصرف الثابت الى نظام سعر الصرف الموعوم فى اوائل سبعينات القرن الماضى أثره الكبير فى تقلبات اسعار الصرف الدولية ، وما صاحب ذلك من مخاطر عديدة دفعت الى البحث عن محددات هذه التقلبات واثرها على الميزان التجارى . حيث يكتسب سعر الصرف أهمية كبيرة فى تحديد حجم واتجاهات التبادل السلعى والخدمى وتدفق رؤوس الاموال بين الدول ، فإرتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية يؤثر سلبا على الميزان التجارى ، حيث يؤدى الى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات ويتوقف ذلك على مرونة الطلب المحلية على السلع والخدمات المستوردة ، وكذلك على مرونة الطلب الأجنبي على صادرات الدولة المحلية من السلع والخدمات ، فكلما كان الطلب أكثر مرونة كلما كان تأثير سعر الصرف على الميزان التجارى واضحا. (فرحان، ٢٠٠٩ & سعاد ، ٢٠١٨ & Ibrahim,2016)

ولما كانت مصر من الدول النامية التى ينفتح اقتصادها ويتفاعل مع العالم الخارجى ، فقد اتخذت منذ سبعينات القرن الماضى وحتى الآن عدة اجراءات لتخفيف القيود المفروضة التجارة الخارجية ، باعتبارها فى منظمة التجارة الدولية WTO منذ عام ١٩٩٥ وملتزمة بتطبيق احكامها ، مما جعل الاقتصاد المصرى من أكثر الاقتصادات فى المنطقة العربية تقلبا فى سعر صرف الجنيه مقابل العملات الاجنبية ، حيث رافق ذلك نداعيات كثيرة على الاقتصاد ككل وعلى الميزان التجارى بوجه خاص. وبالتالي يتطلب تهيئة الاقتصاد المصرى للتكيف مع التغيرات العالمية والعمل على تعظيم

الاستفادة من الايجابيات المرتبطة بهذه التغيرات والتقليل من الآثار السلبية التي يمكن ان يتعرض لها . (السيد
١٩٩٨ & عبيد ، ٢٠١٢). وعليه تحاول الدراسة الاجابة على التساؤل " ما اثر تغيرات سعر صرف الجنيه المصرى على
الدلالات الاقتصادية للميزان التجارى خلال فترة الدراسة"

الاطار العام للبحث :

أسباب اختيار موضوع البحث:

- ١- الرغبة فى البحث فى مجال سعر الصرف والتعرف على مراحل تطوره فى مصر .
- ٢- الاهتمام المتزايد من قبل الحكومة المصرية بموضوع سعر الصرف والتجارة الخارجية وخاصة فى ظل تدهور مصادر النقد الاجنبى. حيث يعتبر سعر الصرف مؤشرا لدرجة الاستقرار فى الاقتصاد المصرى ، والميزان التجارى هو المؤشر الرئيسى الذى يعبر عن أداء التجارة الخارجية لمصر ، ومعالجة هذا الموضوع سيمكننا من التعرف على العلاقة بينهما بكل وضوح.

أهمية البحث:

يعتبر سعر الصرف من الموضوعات الهامة والرئيسية فى قياس اداء الاقتصادات كافة ، حيث تكمن أهمية الدراسة فى اعتبارها من الدراسات التى تركز على تأثيرات سعر الصرف على الدلالات الاقتصادية للميزان التجارى والتى تشمل (نسبة التغطية ، درجة التقدم الاقتصادى ، درجة الانفتاح الاقتصادى ، معامل التبعية للخارج ، و معامل التبادل الدولى) وخاصة فى ظل ماشهدهته مصر فى الثالث من نوفمبر ٢٠١٦ من تعويم الجنيه مقابل العملات الاجنبية والتى انعكست بشكل كبير على الصادرات والواردات ، لذا تكمن أهمية الدراسة فى النقاط التالية :

- ١- معرفة التغيرات فى سعر الصرف ، باعتباره حلقة ربط بين الاقتصاديات الدولية، ومقياساً لحجم معاملاتهما.
- ٢- معرفة تأثير سعر الصرف على التوازن الكلي للاقتصاد من خلال علاقته المباشرة وغير المباشرة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، وخصوصاً معدل التضخم، معدل النمو، والميزان التجارى .
- ٣- محاولة ابراز أثر تغيرات سعر الصرف على الدلالات الاقتصادية للميزان التجارى المصرى
- ٤- ندرة الدراسات المتعلقة بدراسة أثر تغيرات سعر الصرف على الدلالات الاقتصادية للميزان التجارى المصرى
- ٥- الخروج بتوصيات قد تفيد فى زيادة حجم الصادرات وخفض الواردات مما ينعكس أثره على دلالات الميزان التجارى

أهداف البحث:

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف التالية :

- ١- محاولة التعرض لأهم الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع.
- ٢- التطرق للاطار النظرى لسعر الصرف الجنيه المصرى والميزان التجارى المصرى ودلالاته الاقتصادية
- ٣- تحليل طبيعية العلاقة بين سعر الصرف الجنيه المصرى والدلالات الاقتصادية للميزان التجارى فى الاجلين القصير والطويل .
- ٤- قياس أثر تغيرات سعر صرف الجنيه المصرى على الدلالات الاقتصادية للميزان التجارى المصرى .

فرضية البحث:

تقضي النظرية الاقتصادية بأن تخفيض قيمة العملة المحلية في مواجهة العملات الاجنبية يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري من خلال زيادة حجم الصادرات وتخفيض حجم الواردات في الاجل الطويل ومن ثم له تأثير على الدلالات الاقتصادية للميزان التجارى وعليه فإن الفرض الرئيسى للدراسة:

"توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين تغيرات سعر صرف الجنيه المصرى والدلالات الاقتصادية للميزان التجارى"

منهج البحث :

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لكونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع، فالمنهج الوصفي يسمح لنا بفهم ظاهرة تغيرات سعر الصرف وكيفية تأثيرها على الدلالات الاقتصادية للميزان ، أما المنهج التحليلي فيسمح لنا بدراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة و استخدام احصائيات وتقارير البنك الدولى والبنك المركزى المصرى والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء. وبالاعتماد على برنامج Eviews10 لبناء نموذج يقيس اثر تغيرات سعر الصرف على الدلالات الاقتصادية للميزان التجارى المصرى .

حدود البحث :

حددت الدراسة في اطار مكاني وزماني ، حيث حصرت الدراسة في مصر بهدف إظهار التأثيرات التي تحدثها تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري المصرى ، أما فترة الدراسة فقد شملت الفترة الزمنية من ١٩٨٠-٢٠١٨ .

خطة البحث:

ينقسم البحث الى أربعة مباحث الى جانب الاطار العام للبحث:

المبحث الاول : الدراسات السابقة فى مجال البحث .

المبحث الثانى :الاطار النظرى لسعر الصرف .

المبحث الثالث : الدلالات الاقتصادية للميزان التجارى .

المبحث الرابع : قياس اثر تغيرات سعر الصرف على الدلالات الاقتصادية للميزان التجارى المصرى .

المبحث الاول:الدراسات السابقة :

تضمنت الادبيات الاقتصادية من البحوث والدراسات التي تناولت العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجارى ، سواء على مستوى الاقتصاديات المتقدمة او النامية ، والتي تختلف من حيث المتغيرات المستخدمة واسلوب التحليل الإحصائي المستخدم والفترة الزمنية للدراسة ، مما ينعكس على نتائج تلك الدراسات وأهميتها فى تحديد الفجوة البحثية .وأخيرا الاشارة الى ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

أ-دراسات على الاقتصاد المصرى :

١-دراسة (عبدالرحيم ، نهى ، ٢٠١٨) تهدف الدراسة الى تحليل تطور هيكل تجارة مصر الخارجية وبيان تأثيرها على الميزان التجارى ، من اجل تفسير سلوك دالة الطلب على الواردات والصادرات والعوامل المؤثرة فيهما . وتوصلت الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٣ ، الى ان الميزان التجارى المصرى قد سجل عجزاً خلال فترة الدراسة كنتيجة لانخفاض معدل نمو الصادرات وتزايد معدل نمو الواردات وعند تقدير دالة العجز فى الميزان التجارى ، وجد ان جميع مروانات المتغيرات المستقلة غير مرنة عدا الناتج المحلى الاجمالي كان مرنا ، واطهرت النتائج ان المقدرة التفسيرية للنموذج ككل كانت مرتفعة ويتمتع النموذج بالاستقرار، وان اشارة كافة المتغيرات تتفق مع النظرية الاقتصادية .

٢- دراسة (Ibrahim,Mohamed,2016) : استهدفت الدراسة التحقق من فرضية هل يمكن السيطرة على العجز التجارى فى مصر للفترة ١٩٧٠-٢٠١٤. وباستخدام المربعات الصغرى الديناميكية العادية (DOLS) توصلت الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين العجز التجارى فى مصر والدخل الحقيقى والنسبة بين الأسعار المحلية إلى الأسعار الأجنبية ، الاحتياطات الدولية. من ناحية أخرى ، هناك علاقة سلبية بين العجز التجارى وسعر الصرف .

٣-دراسة (شهاب ، محمد ، ٢٠١٦) : تناولت الدراسة اقتراح سياسات لتعزيز الموازين التجارية المواتية وآلية تعديل سعر الصرف التى قد تحسن من القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠١٥. وتوصلت الدراسة باستخدام نموذج VAR الى عدم تحقق شرط مارشال - ليرنر وتأثير منحنى J وذلك فى الاجلين القصير والطويل ، كما تم التوصل الى وجود علاقة موجبة بين سعر الصرف والميزان التجارى فى الاجل الطويل ، ولكنها كانت غير معنوية ، بينما كانت العلاقة سلبية ومعنوية فى الاجل القصير .

٤-دراسة (مصطفى،إيمان محمد،٢٠١٦) : تناولت الدراسة أثر التضخم وأسعارالصرف الاجنبى على اختلال الميزان التجارى المصرى خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥. وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج باستخدام نموذجى ARDL و GARCH الى وجود تأثير معنوى موجب لمتغيرى سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولارالامريكى ، ومعدل التضخم على الميزان التجارى. وأنه يوجد تأثير معنوى سالب فى فترة الإبطاء لمتغيرى عدد السكان واجمالي الاستهلاك المحلى على نسبة الصادرات الى الواردات وذلك عند مستوى معنوية أقل من ١% ، كما يوجد تأثير معنوى سالب لمتغيرى معدل التضخم ومعدل البطالة على نسبة الصادرات الى الواردات وذلك عند مستوى معنوية اقل من ٥% .

٥-دراسة (عبده ، عبير ، ٢٠١٦): هدفت الدراسة الى قياس العلاقة بين تغيرات سعر الصرف والميزان التجارى المصرى باستخدام بيانات ربع سنوية للفترة (٢٠٠٢-٢٠١٣) وبيانات سنوية للفترة(١٩٨٠-٢٠١٤) ، وبالاعتماد على تحليل التكامل المشترك و مدخل اختبار الحدود ونموذج تصحيح الخطأ ، توصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف الحقيقى والميزان التجارى فى الأجلين القصير والطويل.حيث تشير نتائج التقدير باستخدام البيانات الربع سنوية أنه توجد علاقة طويلة الاجل بين سعر الصرف الحقيقى ونسبة الصادرات الى الواردات ، وان ارتفاع سعر الصرف الحقيقى يحسن الميزان التجارى فى الاجلين القصيروالطويل ، وفى حين لا تؤيد النتائج باستخدام البيانات السنوية وجود علاقة طويلة الاجل بين سعر الصرف الحقيقى والميزان التجارى ، وان كانت تؤكد على ان الارتفاع فى سعر الصرف الحقيقى يحسن الميزان التجارى المصرى .

٦- دراسة (الخولى ، رباب ابوالخبر ، ٢٠١٤) :تناولت الدراسة قياس التأثير المتبادل بين سعر الصرف والاسعار المحلية على الميزان التجارى المصرى خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠١٢. وتوصلت الدراسة من خلال استخدام نموذج التكامل المشترك الى ان تخفيض سعر صرف العملة المحلية قد أضر بالميزان التجارى المصرى .

٧-دراسة (يوسف ،محمد محمودعطوة ،٢٠٠٥):هدفت الدراسة الى تحليل وضع ميزان المدفوعات لتقييم أداء السياسة الاقتصادية فى مصر خلال الفترة الزمنية ١٩٩٦-٢٠٠٣ ، وذلك من خلال اختبار فرضية الدراسة :أن توازن ميزان المدفوعات فى مصر يمكن تفسيره من خلال النظرية النقدية والنظرية الكينزية ونموذج التوازن لميزان المدفوعات لدى صندوق النقد الدولى مع ربط التغيرات التى طرأت عليه بالسياسة الاقتصادية . وتوصلت الدراسة الى عدم قدرة تطبيق قاعدة التوازن لنموذج صندوق النقد الدولى على حالة ميزان المدفوعات المصرى . ومن ثم نقبل فرض عدم قدرة هذا النموذج على تفسير حالة الاقتصاد المصرى لعدم اتساق سياسته الاقتصادية مع منهجيته.

٨- دراسة (المهدى،عادل، ٢٠٠٠) : تناولت الدراسة تقدير أثر بعض المتغيرات الاقتصادية والتى تشمل عجز الموازنة العامة ، ومعدل النمو ودرجة الانفتاح ومتوسط دخل الفرد ودرجة التعميق المالى ومعدل الاستثمار ومعدل الادخار والعجز الجارى المبطل على رصيد الحساب الجارى فى عدد من الدول المختارة منها خمس دول خليجية (السعودية - البحرين - الكويت - عمان - الامارات)، وثلاث دول من شمال افريقيا (مصر - تونس - المغرب) ، ودولتان من آسيا (سوريا - الاردن).وباستخدام نموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة الزمنية ١٩٧٥-١٩٩٨. وتوصلت الدراسة الى أن الزيادة فى عجز الموازنة العامة للدولة بنسبة ١% تؤدي الى زيادة العجز الجارى فى ميزان المدفوعات بنسبة ٠,٤٤% ، وأن الزيادة فى معدل الاستثمار بنسبة ١% تؤدي الى زيادة العجز الجارى فى ميزان المدفوعات بنسبة ٠,٦٧%، وأن الزيادة فى عجز معدل الادخار بنسبة ١% تؤدي الى انخفاض العجز الجارى فى ميزان المدفوعات بنسبة ٠,٧٤% ، وان الزيادة فى درجة الانفتاح بنسبة ١% تؤدي الى انخفاض العجز الجارى فى ميزان المدفوعات بنسبة ٠,١٨%، ويفسر العجز الجارى المبطل بسنة واحدة حوالى ٢٢% من التغير فى العجز الجارى فى ميزان المدفوعات.

ب-دراسات على دول عربية واجنبية :

١-دراسة (خضير ، علياء،٢٠١٨) : استهدفت الدراسة فحص مدى انطباق فرضية منحنى J على الميزان التجارى المصرى وعلاقته بالصين خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٦. وتوصلت نتائج الدراسة من خلال تطبيق نموذج ARDL التى تتعلق بالاجل الطويل الى تأييد انطباق الفرضية ، وهذا يعنى ان انخفاض قيمة الجنيه المصرى امام اليوان الصينى من شأنه ان يحسن الميزان التجارى المصرى مع الصين فى الاجل الطويل . اما فى الاجل القصير فلم تظهر النتائج تأييداً لانطباق الفرضية.

٢-دراسة (بن قدير،على وآخرون ،٢٠١٨) : تناولت الدراسة أثر تعديل سعر الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية. ومن نتائج نموذج Williamson المقدر عدم حساسية الصادرات لتغيرات سعر الصرف ، وبالنسبة لتنافسية التصدير فهى ثابتة وتساوى للواحد مهما كانت قيمة سعر الصرف الحقيقى ، وأن تخفيض قيمة العملة لا يمكنه زيادة الصادرات واحلال المنتجات المحلية محل الواردات نتيجة لعدم وجود بنية تجارة خارجية تتصف بمرونة كافية .

٣-دراسة (مختارى، فتيحة وآخرون ،٢٠١٨) : استهدفت الدراسة تقدير أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائرى على الميزان التجارى خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٦. وأكدت اختبارات جذر الوحدة أن متغيرات الدراسة غير مستقرة عند مستوياتها ولكنها استقرت بعد أخذ الفروق الاولى عند مستوى معنوية ٥%. مما يعنى انها متكاملة من الدرجة الاولى ، وأكد اختبار التكامل المشترك عدم وجود علاقة طويلة الاجل بين تغير سعر صرف الدينار الجزائرى واسعار البترول ورصيد الميزان التجارى على الرغم من استقرارهم من نفس الدرجة . و اشار اختبار السببية الى عدم وجود علاقة سببية بين متغيرات الدراسة. وحسب اختبار الاستجابة لرد الفعل فإن أى تغير مفاجيء فى سعر الصرف او اسعار البترول يؤثر سلبا على رصيد الميزان التجارى ، وهو ما يعكس ضعف استجابة رصيد الميزان التجارى لأى صدمة تصيب تغيرات سعر صرف العملة المحلية بشكل خاص .

٤- دراسة (سمير ، عبدالعزيز وآخرون ،٢٠١٨) : استعرضت الدراسة تقدير أثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية . وإعتامادا على المنهج التحليلى خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائرى لا يزال يعتمد على المحروقات بالدرجة الأولى مما يجعله رهينة تقلبات الأسعار العالمية للنفط.

٥- دراسة (حداد، محمد، وآخرون،٢٠١٨) : قامت الدراسة بتوضيح طبيعة العلاقة بين سعر الدينار الجزائرى والميزان التجارى من جهة ، وتحديد درجة تأثير التغيرات الى تطراً على سعر صرف الدينار الجزائرى على الميزان التجارى وذلك خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥. وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين سعر صرف الدينار الجزائرى والميزان التجارى ، وأن التغيرات التى تحدث فى الميزان التجارى تفسرها التغيرات التى تحدث لسعر صرف الدينار الجزائرى بنسبة ٧٦,٠١% .

٦-دراسة (عطاء الله، بن طيرش وآخرون ،٢٠١٧) : قامت الدراسة بقياس العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائرى وتنافسية الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥. وباستخدام اختبارات الاستقرار ونظرية التكامل المشترك واختبار السببية ، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين سعر صرف الدينار الجزائرى وتنافسية

الصادرات خارج المحروقات. حيث ان مرونة سعر الدينار الجزائري كانت سالبة ومعنى ذلك انه كلما زاد سعر الصرف بـ ١% زادت الصادرات خارج قطاع المحروقات بـ ٧٣,٩%.

٧-دراسة (عياش ، زبير & نوفل ، بعلول ، ٢٠١٧) : تناولت الدراسة العلاقة بين أسعار الصرف و ميزان المدفوعات الجزائرى وقياس أثر تخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار على رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥. وباستخدام طريقة المربعات الصغرى واختبار السببية لجرانجر ، توصلت الدراسة إلى أن واقع الإقتصاد الجزائري لا يتماشى مع النظرية الإقتصادية ، حيث يتأثر ميزان المدفوعات بتقلبات سعر الصرف على المدى الطويل، ولا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين .

٨-دراسة (عبدالمجيد، عبود، ٢٠١٧) : قامت الدراسة بقياس أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر من خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥. وتوصلت الدراسة من خلال تطبيق نماذج اشعة الانحدار الذاتى وتحليل التباين ودوال الاستجابة لرد الفعل الى عدم وجود تأثير لتغيرات سعر الصرف على رصيد حساب رأس المال، وأكدت نتائج تحليل التباين أن مساهمة سعر الصرف متوسطة في تفسير خطأ التنبؤ برصيد الميزان التجاري والرصيد الكلي، عكس متغير أسعار النفط الذي له قدرة تنبؤية كبيرة في تفسير ذلك .

٩-دراسة (Ahmed,Qasim,2017) : هدفت الدراسة الى قياس أثر سعر الصرف على الصادرات الباكستانية خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٥. توصلت الدراسة الى أن سعر الصرف له تأثير سلبي ولكنه غير هام على صادرات باكستان ،فى حين ان الناتج المحلى الاجمالى له تأثير موجب وكبير على الصادرات .

١٠-دراسة (وهيبة، قحام ، ٢٠١٧) : استهدفت الدراسة قياس أثر تخفيض سعر الصرف على الميزان التجارى الجزائرى خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣. وتوصلت الدراسة من خلال حساب مرونة الصادرات والواردات الى أن تخفيض سعر صرف الدينار الجزائرى لم يكن له نتائج ايجابية كبيرة على الاقتصاد الوطنى ، خاصة الصادرات المهيمن عليها قطاع المحروقات ، اما تأثير سعر الصرف على الواردات الجزائرية فكان غائبا تماما .كما توصلت الى ان تطور رصيد الميزان التجارى كان تبعا لمنحنى J خلال الفترات ١٩٩٤-١٩٩٧ و ١٩٩٧-٢٠٠٠ و ٢٠٠٠-٢٠٠٥ فقط .

١١- دراسة (الغالبى ،عبدالمحسن وآخرون ، ٢٠١٦) : قامت الدراسة باختبار مدى توافق تخفيض سعر الصرف بطريقة تعادل القوة الشرائية وطريقة الميزان التجارى فى كلا من باكستان وكينيا والمغرب والمكسيك وذلك خلال الفترة ١٩٧٦-٢٠١٣ ،وباستخدام مقاييس النزعة المركزية ، توصلت الدراسة ان اسعار الصرف المحتسبة بطريقة الميزان التجارى كانت اثر عرضة للصدمات من المحسوبة بطريقة تعادل القوة الشرائية .

١٢-دراسة (ابوزيد ، خالد ، ٢٠١٦) : هدفت الدراسة التعرف على تأثير سعر الصرف فى تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات الليبى خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٠. وتوصلت الدراسة باستخدام نموذج الانحدار المتعدد الى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف كمتغير مستقل وميزان المدفوعات كمتغير تابع ، حيث ان زيادة سعر الصرف بوحدة نقدية واحدة يؤدى الى تحسن ميزان المدفوعات بمقدار ٢٣١٦ وحدة نقدية ، وان زيادة الناتج المحلى الاجمالى بوحدة نقدية واحدة يؤدى الى تدهور ميزان المدفوعات بمقدار ٠,١٢٨ وحدة نقدية .

١٣- دراسة (حميداتو ، محمد وآخرون ، ٢٠١٦) : تهدف الدراسة الى بيان تأثير سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات فى الجزائر خلال الفترة ١٩٨٩-٢٠١٤. وبينت الدراسة باستخدام نموذج الانحدار المتعدد الى وجود علاقة وان كانت ضعيفة نسبيا بين سعر الصرف وكل من رصيد الحساب الجارى ورصيد ميزان المدفوعات ، الا أنه يمكن ان تكون فعالة ويعتمد عليها فى احداث تغييرات او اعادة التوازن عن طريقها لميزان المدفوعات شريطة توفير ظروف اخرى واصلاحات على مستوى بعض الهياكل كالقطاعات المصرفية والانتاجية لتكون أكثر مرونة مع الطلب الخارجى . كما ان العلاقة بين رصيد العمليات الرأسمالية ليس له علاقة سببية مباشرة بتغييرات سعر الصرف .

١٤-دراسة(محمد ، رملى وآخرون ، ٢٠١٥) : استهدفت الدراسة اختبار العلاقة بين الصادرات وسعر الصرف وفي مرحلة ثانية بين الواردات وسعر الصرف وفي مرحلة ختامية بين رصيد الميزان التجارى وأسعار الصرف فى الجزائر. وأظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٧ أن الصادرات لا تتأثر بسعر الصرف على عكس الواردات التى تأثرت به .

١٥- دراسة (الامام ، محمد وآخرون ، ٢٠١٤) :تناولت دراسة نظم وسياسات سعر الصرف فى السودان وتأثيرها على حركة التجارة الخارجية بالتركيز على قطاع الصادرات فى السودان.وباستخدام المنهج الإحصائي والقياسي واختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية لتغيرات الدراسة باستخدام برنامج Eviews . توصلت الدراسة إلى أن المتغيرات التابعة والتي شملت الاستثمارات الأجنبية والواردات والصادرات ذات صلة ودلالة إحصائية على المتغير المستقل وهو سعر الصرف .

١٦-دراسة (Odili,O.,2014): تناولت الدراسة تحديد تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات النيجيرى خلال الفترة ١٩٧١-٢٠١٢. وباستخدام نموذج ARDL توصلت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية معنوية فى الاجل الطويل بين سعر الصرف وميزان المدفوعات ، ولاتوجد أية علاقة بينهما فى الاجل القصير .

١٧-دراسة (Ahmad,N. et al,2014): هدفت الدراسة الى تحديد أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الباكستانى باستخدام بيانات شهرية من يناير ٢٠٠٧- أكتوبر ٢٠١٣ ، وأظهرت النتائج باستخدام اختبار التكامل المشترك الى ان هناك علاقة قوية وموجبة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات واتجاهها من سعر الصرف الى ميزان المدفوعات .

١٨-دراسة (Wanjau,B. 2014) : تناولت الدراسة العلاقة بين سعر الصرف الحقيقى وميزان الحساب الجارى والدخل الحقيقى فى الاقتصاد الكينى وذلك خلال الفترة ١٩٨٠- ٢٠١١ . وتوصلت الدراسة باستخدام اختبار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ الى وجود تأثير قوى لسعر الصرف الحقيقى على ميزان الحساب الجارى ، وان معدل نمو الواردات يتسق مع المستوى المطلوب للنمو فى الاجل الطويل.

١٩-دراسة (Ali,D. et al., 2014) : تناولت الدراسة تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجارى المالىزى وتوصلت من خلال المنهج التحليلي والدراسات التجريبية الى ان المنهج الديناميكي لـ J-Curve فى ظله تخفيض قيمة العملة تحسن من وضع الميزان التجارى .

٢٠-دراسة (Onyine,O.,2012) : تناولت الدراسة العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات النيجيري خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٠. وتوصلت الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS الى وجود علاقة موجبة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، وسالبة بين الانفتاح الاقتصادى وميزان المدفوعات ، وموجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات .

٢١-دراسة (Mulele,B.,2011) : تناولت الدراسة العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجارى فى الاقتصاد الزامبي من خلال بيانات ربع سنوية من ١-١٩٩٨ : ٤-٢٠٠٩. وبتطبيق نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين سعر الصرف والميزان التجارى ، وتتجه من سعر الصرف الى الميزان التجارى وليس العكس .

٢٢-دراسة (Oladipupo,A.& Onotaniyohuwo,F.(2011) : استهدفت دراسة تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات النيجيري خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٨. وتوصلت الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS الى ان سعر الصرف له تأثير كبير على ميزان المدفوعات ويعمل على تحسينه فى حالة وجود انضباط مالى . واوصت الدراسة باستخدام سياسة سعر الصرف جنبا الى جنب مع السياسة المالية والنقدية ، وتنويع الصادرات والترويج لها واحلال الواردات .

٢٣-دراسة (عوض، طالب وآخرون ،٢٠٠٩) : تهدف الدراسة الى البحث فى أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجارى الجزائرى خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٤. وتوصلت باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS الى ان دالة الصادرات تنصف بالمرونة بالنسبة لسعر الصرف مما يدل على ان تخفيض العملة له تأثير ايجابي على ميزان التجارى، فى حين ان دالة الواردات غير مرنة لسعر الصرف.

ويخلص الباحث من استعراض الدراسات السابقة الى ما يلى :

أنه تم الاستفادة منها فى إثراء الاطار النظرى للدراسة وتحديد الفجوة البحثية، كذلك اختيار المتغيرات الاقتصادية لبناء النموذج القياسى، كما أنها أسهمت فى إلقاء الضوء على أهمية دراسة تأثير سعر الصرف على الميزان التجارى وخرجت هذه الدراسات بنتائج متباينة منها ما يتفق مع النظرية الاقتصادية فى ان التغير فى سعر الصرف يؤثر على الميزان التجارى ، وأن تخفيض سعر الصرف أدى فى معظم تلك الدراسات الى تحسن وضع الميزان التجارى (عبدالرحيم، نهى ،٢٠١٨- Ali,D. et al., 2014) . ومنها ما يختلف عن النظرية الاقتصادية فى عدم تأثير تغير سعر الصرف على الميزان التجارى (عياش،٢٠١٧ & الخولى، ٢٠١٦) . وما يميز هذه الدراسة عن غيرها ما يلى :

١- تتشابه الدراسة الحالية مع الكثير من الدراسات السابقة فى عرض تطور سعر الصرف و الميزان التجارى والمنهجية المستخدمة فى القياس مثل دراسة (عبد، ٢٠١٦)

٢- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة والخاصة بالدراسات على الاقتصاد المصرى فى موضوع الدراسة حيث لم تتطرق هذه الدراسات الى موضوع الدلالات الاقتصادية للميزان التجارى وما مدى تأثيره بالتغيرات فى سعر الصرف .

المبحث الثاني : الاطار النظرى لسعر الصرف

(مفهوم سعر الصرف-أنواع سعر الصرف-وظائف سعر الصرف-تطور سعر الصرف فى مصر)

تتم المعاملات التجارية داخل البلد الواحد من خلال العملة المحلية لهذه الدولة والتي تحظى بالقبول العام ، فهى الأداة الرئيسية لتنفيذ كافة المعاملات المالية والتجارية الداخلية . اما العلاقات التجارية مع باقى الدول الأخرى ، فيستخدم سعر الصرف كأساس لتسوية كافة المعاملات ، فهو أداة لتصحيح الخلل فى ميزان المدفوعات ، ومواجهة الكثير من المشاكل الاقتصادية كالتضخم وغيرها ، واداة لتحفيز النمو الاقتصادى من خلال زيادة الصادرات وجذب الاستثمار الأجنبى. ولذا تسعى معظم الحكومات بإنتهاج سياسات تهدف الى ضمان استقرار سعر الصرف عملاتها لتجنيب دولها التقلبات الحادة التى تمر بها العملات من فترة لآخرى ، مما ينعكس سلبا على درجة استقرار اقتصادياتها.

اولا: مفهوم سعر الصرف :

ويعرف سعر الصرف بأنه سعر العملة الأجنبية مقوما بوحدة من العملة المحلية، أي عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية ، والحاجة للصرف لتقتضيها معاملات تتصل بالعالم الخارجى، والطلب على النقد الأجنبى هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات، فالطلب المصرى على السلع الأمريكية هو طلب على الدولار الأمريكى، وفي نفس الوقت عرض للجنيه المصرى، كما يمكن تعريفه على انه اداة ربط بين اسعار السلع والخدمات فى الاقتصاد المحلى واسعارها فى السوق العالمى من خلال سعر الصرف.

ثانيا : انواع سعر الصرف

سعر الصرف الاسمى : يعرف على انه سعر العملة المحلية مقومة بوحدة من العملة الاجنبية، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمى بناء على نظام الصرف المتبع فى الدولة ، ففي حالة اتباع سعر الصرف الحر، فإنه يتحدد طبقا للعرض والطلب فى سوق الصرف خلال فترة زمنية معينة ، اما فى حالة نظام سعر الصرف الثابت أو المدار فإنه يتحدد ويتغير من قبل الدولة. ويتغير سعر الصرف الاسمى يوميا إما تدهورا فى حالة انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الاجنبية او تحسنا وذلك عندما يرتفع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الاجنبية ،
وينقسم سعر الصرف الاسمى الى :

سعر الصرف الاسمى الرسمى : وهو السعر الذى يستخدم فى المعاملات التجارية الرسمية .

سعر الصرف الاسمى الموازى : وهو السعر المتداول فى الاسواق الموازية .

وهذا يعنى إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمى فى نفس الوقت لنفس العملة فى نفس الدولة

سعر الصرف الحقيقى: هو عدد الوحدات من السلع الاجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية ، وبالتالي يقيس القدرة التنافسية للاقتصاد ، وهذا يعنى ان سعر الصرف الحقيقى يعتبر مفهوما حقيقيا يقيس الاسعار النسبية لسلعتين . وعلى الرغم من الاهمية الكبيرة لمفهوم سعر الصرف الحقيقى لاغراض التحليل الاقتصادى ، الا انه لا يوجد اجماع على تعريفه ، حيث يتوقف ذلك التعريف على الغرض الذى سيتم حساب سعر الصرف الحقيقى من أجله ، فلو كان الهدف من

استخدامه هو قياس تنافسية الدولة مقابل شركائها التجاريين ، فإن التعريف الأنسب لسعر الصرف الحقيقي هو سعر السلع القابلة للتجارة مقسوما على سعر السلع الغير قابلة للتجارة معبرا عن السعيرين بعملة مشتركة .(عبدالقادر، ٢٠١١)

القسمه على اسعار السلع الغير قابلة للتجارة ، وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي : $RER=e (PT/ PN)$

حيث PT اسعار السلع القابلة للتجارة و PN أسعار السلع الغير قابلة للتجارة ، e سعر الصرف الاجنبى أما اذا كان الهدف هو استخدام سعر الصرف الحقيقي RER كمؤشر لانطباق نظرية تعادل القوة الشرائية PPP ، فإن المقياس المناسب هو مستوى الاسعار الاجنبية مقومة بالعملة الاجنبية P^* مضروبا فى معدل الصرف الاسمى E ومن

تلك القسمه على مستوى الاسعار المحلية مقومة بالعملة المحلية : $RER=E (P^*/ P)$

فإن هذا التعريف يطلق عليه تعادل القوة الشرائية Purchasing Power Parity

ج- سعر الصرف الفعلى : هو المؤشر الذى يقيس متوسط التغير فى سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات اخرى فى فترة زمنية معينة ، اى ان سعر الصرف الفعلى يساوى متوسط عدة اسعار صرف ثنائية ، حيث يدل سعر الصرف الفعلى على مدى تحسن وتطور عملة بلد ما بالنسبة لسلة من العملات خلال فترة زمنية معينة (اليامنه، ٢٠١٦).

د- سعر الصرف الفعلى الحقيقي : قام كل من (Maciejewski(1983), Rhomberg(1979) باشتقاق سعر الصرف الفعلى الحقيقي ، وحتى يصبح هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة من اجل قياس تنافسية الدولة اتجاه الخارج ، لابد ان يخضع هذا المعدل الى التصحيح من خلال ازالة اثر تغيرات الاسعار النسبية (على بن قدور، ٢٠١٢).

هـ- سعر الصرف التوازنى :

هو تعريف لسعر الصرف متناسق مع التوازن الاقتصادى الكلى، أى أن سعر الصرف التوازنى هو ذلك السعر الذى تحدده قوى العرض والطلب عندما يحدث التساوى التام بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من إحدى العملات بصرف النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية، وبذلك نجد أن سعر الصرف التوازنى مثل سعر التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في حالة المنافسة الكاملة، ويكون هذا السعر متزامنا مع التوازن فى ميزان المدفوعات (أويابة ، وآخرون ، ٢٠١٨).

ثالثا : وظائف سعر الصرف

-وظيفة قياسية :

حيث يعتمد المنتجون المحليين على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الاسعار المحلية (لسلعة معينة) باسعار السوق العالمية . وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة الوصل بين الاسعار المحلية والاسعار العالمية

-وظيفة تطويرية :

اى يستخدم سعر الصرف فى تطوير صادرات معينة الى مناطق معينة من خلال دوره فى تشجيع تلك الصادرات ، ومن ناحية اخرى يمكن لسعر الصرف أن يؤدي الى الاستغناء او تعطيل فروع صناعية معينة او الاستعانة عنها بالاستيراد

التي تكون اسعارها اقل من الاسعار المحلية ، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع استيراد سلع معينة ، وبالتالي يؤثر سعر الصرف في التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للدول.

–وظيفة توزيعية :

اي ان سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي ، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية حيث تقوم هذه الاخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين مختلف دول العالم (ابراهيم ، وآخرون ، ٢٠١٦)

رابعا : انواع سياسات سعر الصرف :

مرت سياسات النقد الاجنبي في مصر بثلاث مراحل هي مرحلة تطبيق قانون الرقابة على النقد الاجنبي الى جانب اتباع بعض سياسات لمواجهة تدبير موارد النقد الاجنبي مثل انشاء حسابات التصدير وحق الاستيراد والتوسع في عقد اتفاقات التجارة والدفع والخذ بإسلوب ميزانية النقد الاجنبي وسياسة العلاوات التشجيعية.

وفي المرحلة الثانية تم الخذ بأسلوب الاعتماد على آليات السوق وتمثل ذلك في انشاء السوق الموازية وتطبيق نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ثم اصدار القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٩ لاعادة تنظيم التعامل في النقد الاجنبي واخيراً تم تحويل سوق الصرف الرسمي والسوق الموازية الى مجمعين للنقد الاجنبي لدى البنك المركزي والبنوك المعتمدة .

وفي المرحلة الثالثة طبقت سياسات النقد الاجنبي في ظل التحرير الاقتصادي الكامل مثل إنشاء السوق المصرفية الحرة والسماح لجهات غير مصرفية بالتعامل بالنقد الاجنبي ثم قيام السوق الحرة للنقد الاجنبي.

خامسا : تطور سعر الصرف في مصر

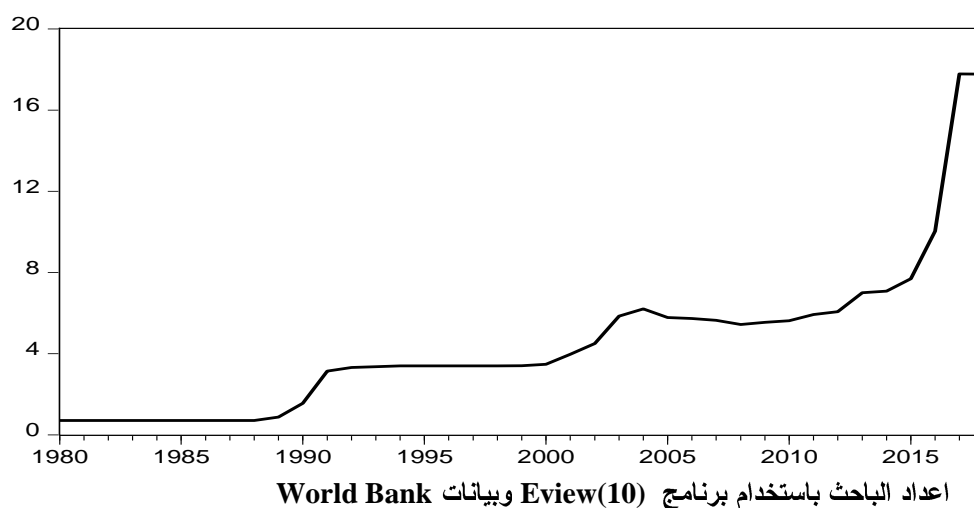
يعتبر سعر الصرف أحد الادوات الهامة في السياسه النقدية ، حيث يتوجب أن يستخدم بمرونة وفاعلية من أجل تحقيق الاهداف الاقتصادية للدولة ، وأصبحت المحافظة على استقراره من أولويات السلطات النقدية وخاصة في الدول التي تعاني من عجز مزمن في موازين مدفوعاتها نتيجة لزيادة وارداتها وتدهور صادراتها. وتعد سياسة تخفيض العملة إحدى سياسات صندوق النقد الدولي التي تستخدم كأداة لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات لتحل محل الوسائل التقليدية المتمثلة في فرض القيود الجمركية على الواردات وإتباع السياسات التجارية لحفز الصادرات .

فعملية تخفيض قيمة العملة تهدف الى تشجيع الصادرات وخفض الواردات مما ينعكس على أثره على الميزان التجاري بالإيجاب، إلا ان نسبة التخفيض تختلف من دولة الى أخرى حسب الحالة الاقتصادية للدولة . وقد يكون لصندوق النقد الدولي في بعض الاحيان دوراً بارزاً في توجيه الدول لتخفيض عملتها محاولة منه إصلاح الوضع الاقتصادي في هذه الدول أو إصلاح العجز في موازين مدفوعاتها ، لذلك تبرز أهمية تخفيض سعر صرف للعملة المحلية كوسيلة لعلاج العجز في الميزان التجاري. (عوض ، ٢٠٠٩ & نجاح ، ٢٠١٣)

وقد تأثر سعر الصرف في مصر بعدة عوامل رئيسية ، ففي الثمانينات كان هناك تعدد في أسعار الصرف وزيادة الطلب على العملة الاجنبية أكثر من المعروف ، ووجود سوق أولية تقتصر على البنك المركزي لتمويل الواردات وأعباء الدين الخارجى وتوفير احتياجات القطاعين العام والخاص ، والسوق الثانوية التي اعتمدت على ايرادات

السياحة وتحويلات العاملين بالخارج . وفى أغسطس عام ١٩٨١ تم تعديل هيكل اسعار الصرف ، حيث اقتصر تطبيق السعر الرسمي وهو ١,٤٢٩ دولار للجنيه على الصادرات الرئيسية والدخل من قناة السويس وواردات القطاع العام التي يقوم بتمويلها البنك المركزى ، وادخل سعر جديد (سعر البنوك المعتمدة) حدد عند ١,٢ دولار للجنيه ليطبق على تحويلات العاملين والسياحة وبعض الصادرات المحدودة وبعض واردات القطاع الخاص وواردات القطاع التي لاتدخل فى مجمع البنك المركزى ، أما السعر الرسمي المرن فطبق على باقى واردات القطاع الخاص وبعض المدفوعات غير المنظورة .

شكل (١) يوضح تطور سعر الصرف فى مصر خلال فترة الدراسة
exchange rate



وفى عام ١٩٨٥ انخفض سعر صرف البنوك المعتمدة تدريجياً ليصل الى ٠,٧٥٢ دولار للجنيه بدلا من ١,٢ دولار للجنيه ، وفى عام ١٩٨٧ قام البنك المركزى بإنشاء السوق المصرفية الحرة والتي اتسعت ابتداء من عام ١٩٨٨ لتشمل كافة المعاملات السلعية عدا مايدخل منها فى نطاق مجمع البنك المركزى الذى تغير فيه سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار من ٧٠ قرشا الى ١١٠ قرشا للدولار، اى انخفضت قيمة الجنيه المصرى مقابل الدولار بحوالى ٥٧,١% . وقد بدأت الحكومة المصرية اعتباراً من مايو ١٩٨٧ سياسة تحرير سعر الصرف بانشاء السوق المصرفية الحرة ويمثل عام ١٩٩١ البداية الحقيقية لاصلاح سوق الصرف الاجنبى ، وذلك عن طريق توحيد سعر الصرف بسعر واحد مربوط بالدولار الامريكى والتصريح بحرية التعامل بالنقد الاجنبى خارج البنوك، وتم السماح للقطاع الخاص بخدمات الصيارفة للتجارة فى العملات . وهكذا تم تحرير سعر الصرف تحريراً كاملاً منذ فبراير ١٩٩١ ، وقد انخفض سعر الصرف فى مطلع التسعينات الى ٣,٢٤ جنيه للدولار حتى اواخر عام ١٩٩٤ ثم عدل الى ٣,٣٩ جنيه للدولار استمر ذلك حتى يونيو عام ٢٠٠٠ . وفى يوليو عام ٢٠٠١ تم تخفيض الجنيه المصرى الى ٣,٨٦ جنيه للدولار ، ثم تخفيضه مرة اخرى فى اغسطس عام ٢٠٠١ الى ٤,١٥ جنيه للدولار . وتم تخفيض الجنيه المصرى نتيجة تدهور إيرادات السياحة بعد احداث ١١ سبتمبر عام ٢٠١١ ليصبح ٤,٥١ فى يناير عام ٢٠٠٢ .

وفى الثانى من فبراير عام ٢٠٠٢ طلبت مصر قرض من صندوق النقد الدولى نظرا لتدهور الاقتصاد عقب احداث الحادى عشر من سبتمبر ، وكانت احد شروط الصندوق هو تعويم الجنيه المصرى الذى تم فى ٢٩ يناير عام ٢٠٠٣ ، مما نتج عن ذلك انخفاض الجنيه ليصل الى ٥,٤ جنيه للدولار الأمريكى مما أدى لموجة جديدة مستمرة من ارتفاع اسعار كافة السلع والخدمات ، وزيادة تكلفة الانتاج فى ظل الفجوة الحالية وتزايد الاعتماد على الخارج فى الواردات المقومة بالدولار. وفى عام ٢٠٠٤ تم صياغة سياسة نقدية متناسقة ، فقد استمرت معدلات الفائدة فى الارتفاع لتتجاوز معدلات التضخم بسبب تعويم الجنيه ، وقدم البنك المركزى ادوات نقدية جديدة مثل ايداعات الليلة الواحدة ، وعمليات اعادة الشراء ، وعلى الرغم من هذه الاجراءات استمر معدل التضخم فى الارتفاع فى هذا الوقت ووصل قيمة الجنية المصرى الى ٦,١ جنيه للدولار الأمريكى فى نهاية عام ٢٠٠٤ ، أى تخفيض الجنيه أكثر من ٥٠% من قيمته مع التعويم الاخير. وتراوح سعر الجنيه المصرى بين ٥,٤ و ٥,٩ جنيه للدولار منذ عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٩ . ثم واصل الانخفاض ليصل الى ٧,١٥ بنهاية عام ٢٠١١ ثم ٧,٦ جنيه للدولار الأمريكى فى عام ٢٠١٣ .

وعلى الرغم من الاجراءات الاحترازية التى اتخذها البنك المركزى لمكافحة السوق السوداء والدعم الخليجى لمصر لزيادة الاحتياطى من النقد الاجنبى الا ان سعر الجنية بالنسبة للدولار وصل الى ٨,٨٨ فى مارس ٢٠١٦ فى السوق الرسمية و١٧ جنيه للدولار الأمريكى فى السوق السوداء. وفى ٣ نوفمبر ٢٠١٦ قام البنك المركزى بتحرير سعر صرف الجنيه المصرى امام العملات الاجنبية (تعويم العملة) ليصل سعر صرف الجنيه المصرى فى مقابل الدولار الأمريكى الى ١٨ جنيه للدولار فى نهاية ٢٠١٧ وقد شهد عام ٢٠١٨ استقراراً نسبياً فى سعر صرف الجنيه تجاه الدولار ، ولكن هذا الاستقرار محصوراً فقط فى السوق الرسمى حيث كان سعر الصرف للدولار فى عام ٢٠١٨ ١٧,٨٥ جنيهاً للشراء ، ١٧,٩٧ جنيهاً للبيع. ولقد بدأت اسعار سعر صرف الجنيه فى الارتفاع امام الدولار منذ الاسبوع الاخير من شهر يناير ٢٠١٩ ليصل الى ١٧,٥٧ حسب بيانات البنك المركزى المصرى ، ويرجع ذلك الى زيادة تدفقات النقد الاجنبى بعد دخول ٢ مليار دولار البنك المركزى قيمة الشريحة الخامسة من قرض صندوق النقد الدولى الى جانب ٤ مليار دولار قيمة سندات دولارية باعتهها وزارة المالية فى الاسواق الدولية الى جانب زيادة ثقة المؤسسات الدولية فى نجاح برنامج الاصلاح الاقتصادى المصرى (الرفاعى ، ١٩٩٢ & حسن ، ٢٠١٢ & عمار ، ١٩٩٩ & نشرة البنك الاهلى المصرى ، ٢٠١٨ & تقرير البنك المركزى المصرى ، ٢٠١٩).

المبحث الثالث: الدلالات الاقتصادية للميزان التجارى خلال فترة الدراسة (١٩٨٠-٢٠١٨)

(الميزان التجارى المصرى - الدلالات الاقتصادية للميزان التجارى المصرى)

أولاً : الميزان التجارى المصرى

تعتبر التجارة الخارجية احد العناصر الاساسية فى التنمية الاقتصادية نظرا لانها تعكس تطور حركة الميزان التجارى حيث ان عدم توازن العلاقات التجارية بين دول العالم ينتج عنه عجز مستمر ومتزايد فى الميزان التجارى يؤدى الى اختلال البينان الاقتصادى لها . وقد شغل الميزان التجارى اهتمام الباحثين بدءاً من كتاب دافيد هوم ومنهج المرونات، والذي تم تطويره فى ثلاثينات القرن العشرين، ثم منهج الاستيعاب الذى انبثق عن الفكر الكينزى فى

خمسينات القرن العشرين، والمنهج النقدي الذي نشأ في ستينات القرن العشرين والذي افترض أهمية ربط الاختلال في الميزان التجاري باختلال في سوق النقد. ويقصد بالميزان التجارى رصيد العمليات التجارية من السلع والخدمات (الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع والخدمات) خلال فترة زمنية معينة .

يعكس الميزان التجارى مستوى الاداء الاقتصادى لدولة ما فى قطاعات الانتاج السلعى ، وبصفة خاصة تلك القطاعات التى تنتج سلعا قابلة للتصدير الى الخارج ، ورصيد الميزان التجارى يمثل الفرق بين التجارة المنظورة (الصادرات والواردات السلعية)، وتشير البيانات الى ارتفاع عجز الميزان التجارى المصرى والذي يعكس طبيعة السياسات الاقتصادية التى تم تطبيقها فى مصر ، فقد سجل الميزان التجارى المصرى خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٧/٨٦ عجزا مستمرا حيث زاد من ٣٢٧ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ الى ١٢٧٠ مليون جنيه عام ١٩٨٠ ثم ارتفع الى ٣٤٩٣ عام ١٩٨٣/٨٢ ثم ٤٢٦٢ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ بمعدل نمو سنوى ٣٢٨% فى المتوسط . واستمر هذا العجز حتى وصل عام ٨٦ / ١٩٨٧ الى ٤٧٩٢ مليون جنيه ويمكن ارجاع هذا الى عدم قدرة السياسة الاقتصادية فى هذه الفترة فى تنمية الصادرات والحد من التوسع فى الواردات وذلك بسبب قوانين الاستيراد (جاد الكريم، ١٩٨٧).

وقد بدأ العجز للميزان التجارى فى التزايد السريع بدءا من التسعينات. خلال السنة المالية ١٩٩٣/٩٢ تصاعد العجز التجارى بنسبة ١٣,٩% ليصل الى ٧,٣ مليار دولار، وانخفضت نسبة تغطية حصيللة الصادرات للمدفوعات عن الواردات الى ٣١,٨% مقابل ٣٦,١% خلال السنة المالية السابقة. وشهدت السنة المالية ٢٠٠٠/٩٩ تراجعاً في عجز الميزان التجارى بمقدار واحد مليار دولار، ليصل إلى ١١,٥ مليار دولار. ويعود ذلك الى زيادة حصيللة الصادرات بنسبة ٤٣,٧% لتصل الى ٦,٤ مليار دولار وزيادة المدفوعات عن الواردات بنسبة ٥% لتصل إلى ١٧,٩ مليار دولار. وخلال السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ارتفع عجز الميزان التجارى بمعدل ٣٢% ليصل الى نحو ١٥,٨ مليار دولار، وبما يمثل ١٢,٤% من الناتج المحلى الاجمالي، كما انخفضت نسبة تغطية حصيللة الصادرات السلعية الى المدفوعات عن الواردات السلعية من ٦٠,٦% الى ٥٨,٢% (المهدى، ١٩٩٠ & التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى، ٢٠٠٧)

يتضح أن العجز في الميزان التجارى ارتفع من حوالى ١٠,٣٥٩٤ مليار دولار عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى حوالى ٢٥,١٢٠ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ ووصل العجز في الميزان التجارى الى ما يقرب من ٢٧,١٠٣ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١١/٢٠١٠ وبنسبة ارتفاع ٢,٦٢ مرة ، نلاحظ أن نسبة الواردات من الناتج المحلى الإجمالى كانت ٢٩,٦% أكبر من نسبة الصادرات من الناتج المحلى الإجمالى والتي كانت ٢٨,٢% فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ زادت هذه النسبة بشكل كبير إلى ان وصلت نسبة الواردات من الناتج المحلى حوالى ٣١,٦% فى عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ وارتفع الفارق بين الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ليصل إلى ٩% فى عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥ خاصة الواردات البترولية والواردات من السلع الأساسية- - والتي أدت إلى تراجع الميزان التجارى بشكل عام .

ومع التراجع الواضح فى الصادرات ونمو الواردات حيث انخفضت الصادرات السلعية من حوالى ٢٥,٠٧١٩ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١١/٢٠١٢ إلى حوالى ٢٢,٢٤٥١ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٤/٢٠١٥ وبنسبة انخفاض

١١,٣% . أما الواردات فقد زادت من حوالي ٥٩٢,١٠٩ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٢/٢٠١١ إلى حوالي ٦١,٣٠٥٥ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٥/٢٠١٤ وبنسبة ١٠% ، على الرغم من أن نسبة الزيادة في عام ٢٠١٢/٢٠١١ حوالي ٣,٥% وانعكس ذلك بوضوح على ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي والعملات الأجنبية الأخرى مقابل الجنيه المصري، وكذلك في ازدهار سوق الصرف الأجنبي الموازية بالرغم من الجهود المبذولة من قبل البنك المركزي لضبط سوق الصرف. (الباجورى ، ٢٠١٦) .

ويرجع العجز المزمن والمتزايد في الميزان التجارى المصرى الى :

- ١- الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومى والتي تتمثل في اختلال العلاقة بين الادخار والاستثمار ، واختلال هيكل الانتاج وغيرها من الاختلالات التي يعانى منها الاقتصاد المصرى.
- ٢- عدم قدرة النمو فى الصادرات ملاحقة النمو المطرد فى الواردات الى جنب ارتفاع اسعار السلع العالمية.
- ٣- تزايد الاعتماد على الخارج لسد فجوة الغذاء فى الداخل
- ٤- توسع الحكومة فى سياسة دعم الصادرات ادى الى زيادة الاستيراد فى القطاع الانتاجى بشكل غير مباشر ، حيث ان التوسع فى الصادرات يستلزم بالضرورة التوسع فى استخدام مستلزمات الانتاج المستوردة (عبدالرحيم ، ٢٠١٨)

ثانيا : الدلالات الاقتصادية للميزان التجارى المصرى

يعتبر الميزان التجارى من المؤشرات الاقتصادية الهامة وتكمن قيمته فى تحليل مكوناته وليس فى قيمته المطلقة ، لهذا لابد من معرفة كل من مكوناته وهيكله اى نسبة المواد الاولية او المواد نصف المصنعة او المصنعة الى اجمالى الصادرات او الواردات ، والرقم القياسى لاسعار للصادرات والواردات، نسبة الصادرات الى الواردات . ومع فحص وتحليل مكوناته نحصل على دلالات اقتصادية له تتمثل فى نسبة تغطية الصادرات للواردات ، درجة التقدم الاقتصادى ، درجة الانفتاح الخارجى ، معامل التبعية للخارج ، ومعدل التبادل الدولى . وفيما يلى عرضا لهذه الدلالات :

١- نسبة التغطية :

ولما كانت الصادرات هى الوسيلة الطبيعية لتغطية الواردات ، فإن نسبة تغطية الصادرات تعتبر من المؤشرات التى تشير الى المركز التجارى للدولة محل البحث ويتم حساب هذه النسبة كالتالى :

$$\text{نسبة التغطية} = (\text{قيمة الصادرات} / \text{قيمة الواردات}) \times 100$$

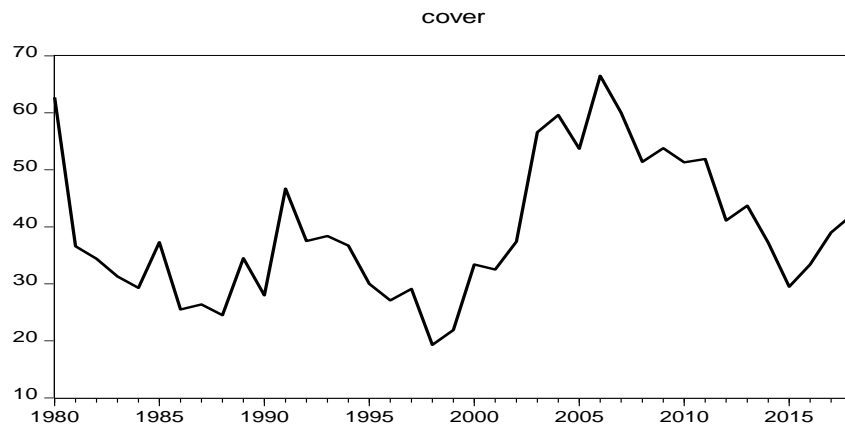
ولقد عانى الاقتصاد المصرى من عجز فى الميزان التجارى خلال سنوات ثمانينات القرن الماضى ، وانخفاض نسبة تغطية الصادرات للواردات بشكل ملحوظ خلال تلك الفترة ، كما تراجعت نسبة الصادرات الى الناتج المحلى الاجمالى خلال نفس الفترة . وشهدت الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٤ استمراراً للانفتاح الاقتصادى والتحول من سعر الصرف الثابت الى سعر الصرف المدار ، فقد تأثر الميزان التجارى المصرى ، حيث انعكس بشكل ملحوظ على تغطية الصادرات للواردات ، فإخفضت قيمة الواردات من ١٢,٤١٢ مليار دولار عام ١٩٩٠ الى ٨,٠٥٢ مليار دولار عام ١٩٩١ بنسبة تراجع ٣٥% بينما ارتفعت قيمة الصادرات من ٣,٤٧٧ مليار دولار عام ١٩٩٠ الى ٣,٧٠٥ مليار دولار عام ١٩٩١ وبنسبة نمو بلغت ٦,٥٥% وحققت زيادة فى نسبة التغطية فى عام ١٩٩١ وقدرها ٤٦% مقارنة بنسبة

تغطية ٢٨% في عام ١٩٩٠. ويعود سبب الزيادة في التجارة الخارجية لمصر وزيادة نسبة تغطية الصادرات للواردات الى توقيع اتفاق دول الخليج والولايات المتحدة الامريكية ونادى باريس لتقديم المساعدات المالية لمصر واعفاء جزء من ديونها ، ورافق ذلك تطبيق مصر لبرنامج الاصلاح الاقتصادى عام ١٩٩١ والذي كانت من نتائجه انخفاض سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار من ١,٥٥ جنيه للدولار عام ١٩٩٠ الى ٣,١٣ جنيه للدولار عام ١٩٩١ (الحديدى ، وآخرون، ٢٠١٧).

وفى عام ١٩٩٤ بلغت قيمة الصادرات حوالى ٣,٤٧٦ مليار دولار ، بينما بلغت قيمة الواردات ١٠,٢١٩ مليار دولار بنسبة تغطية قدرها ٣٤% وحقق الميزان التجارى عجزا قدره ٦,٧٤٣ مليار دولار، مقارنة بما تحقق فى عام ١٩٩٣ من نسبة التغطية ٣٧,٨% وعجز فى الميزان التجارى قدره ٥,١٠٩ مليار دولار .وفى عام ١٩٩٨ حدث تراجع بسبب احداث الاقصر والتي تم فيها ضرب القطاع السياحى وتراجع ايرادات قناة السويس وعانت مصر من تراجع فى حصيللة الايرادات البترولية بسبب الانخفاض العالمى فى اسعار البترول مما انعكس اثر ذلك على الميزان التجارى المصرى فارتفعت الواردات الى ١٦,١٦٦ مقارنة بـ ١٣,٢١١ فى عام ١٩٩٧ بينما انخفضت الصادرات من ٣,٩٢١ مليار دولار فى عام ١٩٩٧ الى ٣,١٣٠ مليار دولار. مما انعكس أثره على انخفاض نسبة التغطية من ٢٩,٦٧% فى عام ١٩٩٧ الى ١٩,٣٦% فى عام ١٩٩٨ وارتفع العجز فى الميزان التجارى من ٩,٢٩٠ مليار دولار عام ١٩٩٧ الى ١٣,٠٣٦ مليار دولار عام ١٩٩٨ .

وفى عام ٢٠٠٤ حدث تحسن فى الاقتصاد المصرى بسبب الاستقرار الذى شهدته منطقة الشرق الاوسط و ساهمت السياسات الاقتصادية المصرية فى تحفيز الاقتصاد المصرى حيث حدث تحسن فى الاستثمارات الحكومية و نمو كبير فى القطاع الخاص.وقد ظهر أثر ذلك على الميزان التجارى ، حيث زيادة الصادرات من ٥,٢٨ مليار دولار عام ٢٠٠٠ الى ٩,٦٦ مليار دولار عام ٢٠٠٤ بنسبة زيادة قدرها ٨٢,٩% وزيادة الواردات من ١٤,٥٨ مليار دولار الى ١٥,٩٥ لنفس السنوات بنسبة زيادة قدرها ٩,٣٩% و زادت نسبة التغطية من ٣٦,٢% عام ٢٠٠٠ الى ٦٠,٥% عام ٢٠٠٤ وانخفض العجز فى الميزان التجارى من ٩,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٠ الى ٦,٢٩ مليار دولار عام ٢٠٠٤ .

شكل (٢) يوضح تطور نسبة التغطية فى مصر خلال فترة الدراسة



اعداد الباحث باستخدام برنامج Eview(10) وبيانات World Bank

ونتيجة للازمة المالية العالمية تراجعت الصادرات المصرية من ٢٦,٢٢ **مليار دولار** عام ٢٠٠٨ الى ٢٣,٠٦ مليار دولار عام ٢٠٠٩ ، بينما تراجعت الواردات المصرية بسبب ارتفاع اسعار المواد الاولية العالمية من ٤٨,٣٨ مليار دولار الى ٤٤,٩٥ مليار لنفس الفترة وانخفضت نسبة التغطية من ٧٤,٦٠ % فى عام ٢٠٠٨ الى ٥١,٣ % فى عام ٢٠٠٩ . وفى عام ٢٠١٢ بلغت قيمة الصادرات حوالى ٣٠,٥٠٢ مليار دولار ، بينما بلغت قيمة الواردات ٧٢,٤٧ مليار دولار بنسبة تغطية قدرها ٤٢,٢٦ % وحقق الميزان التجارى عجزا قدره ٤١,٨٤٣ مليار دولار . فى عام ٢٠١٣ بلغت قيمة الصادرات حوالى ٢٩,٠٠٩ مليار دولار ، بينما بلغت قيمة الواردات ٦٦,١٨٠ مليار دولار بنسبة تغطية قدرها ٤٣,٨٣ اكبر من مثليتها فى عام ٢٠١٢ % ووانخفض عجز الميزان التجارى الى ٣٧,١٧١ مليار دولار مقارنة بعام ٢٠١٢ .

وفى عام ٢٠١٥ بلغت قيمة الصادرات حوالى ٢١,٩٨٧ مليار دولار ، بينما بلغت قيمة الواردات ٧٤,٣٧٤ مليار دولار بنسبة تغطية قدرها ٢٩,٥٩ % وحقق الميزان التجارى عجزا قدره ٥٢,٣٨٧ مليار دولار .

وفى عام ٢٠١٦ بلغت قيمة الصادرات حوالى ٢٢,٥٠٢ مليار دولار ، بينما بلغت قيمة الواردات ٧١,٣٥٧ مليار دولار بنسبة تغطية قدرها ٣١,٥٣ % وحقق الميزان التجارى عجزا قدره ٤٨,٨٥٥ مليار دولار اقل من المتحقق فى عام ٢٠١٥

٢- درجة التقدم الاقتصادى :

كما يساعد فحص الميزان التجارى لدولة ما فى الكشف عن درجة نمو اقتصادها . فعندما تشمل صادرات الدولة على جزء كبير من المواد الاولية او منتجات زراعية خام او مصنعة تصنيعا خفيفا فى حين ان وارداتها تقوم بصفة خاصة على المنتجات المصنعة فيمكن ان نستنتج من ذلك ان هذه الدولة ليست مصنعة بدرجة كافية ، ومن ثم فان تقدمها الاقتصادى لايزال فى مراحله الاولى . (الخضراوى، ١٩٩٦) :

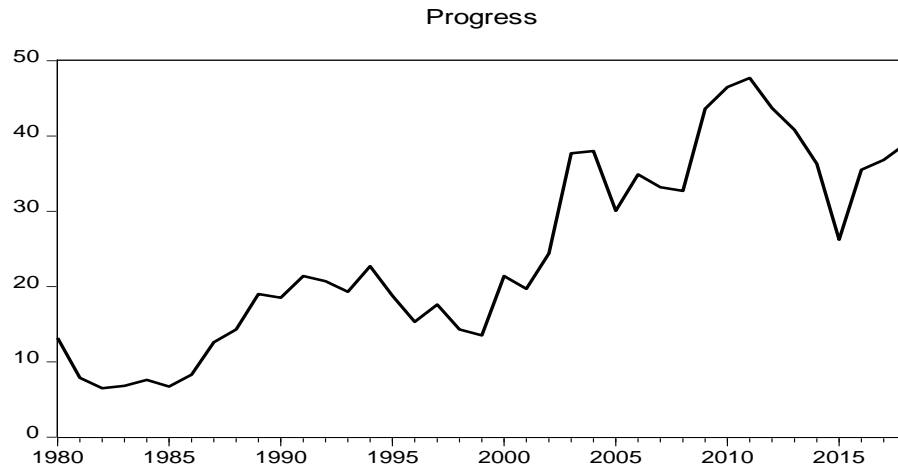
درجة التقدم الاقتصادى =

(الصادرات تامة الصنع ونصف المصنعة / الواردات الوسيطة والاستثمارية والاستهلاكية) × ١٠٠

وقد شهدت بداية فترة ثمانينات القرن الماضى ارتفاعا طفيفا فى الاهمية النسبية للصادرات تامة الصنع (الملابس الجاهزة والمفروشات والسجاد والادوية ومستحضرات العطور) من اجمالى الصادرات السلعية، وفى عام ١٩٨٠ حقق الاقتصاد المصرى درجة تقدم اقتصادى ١٣,١٦ % ثم انخفض هذا المعدل الى ان وصل الى ادى درجة له خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ وهى ٦,٧ % ثم بدأ فى الزيادة بمعدل ١٢,٦ % فى عام ١٩٨٧ الى ان وصل الى ٢١,٤ % عام ١٩٩١ ، الا انه فى النصف الثانى من نفس الفترة شهد ارتفاعا ملحوظا فى صادرات هذا البند الى اجمالى الصادرات السلعية ليحتل المرتبة الثانية بعد صادرات الوقود بل وقد احتل المركز الاول من اجمالى الصادرات السلعية عام ١٩٩٠/٨٩ . ولاشك ان تزايد الاهمية النسبية للصادرات تامة الصنع يعتبر مؤشراً جيداً نحو تحسن هيكل الصادرات ، الا انه بالرجوع الى الارقام القياسية للصادرات تامة الصنع ، نجد ان ارتفاع قيمة صادرات هذه السلع يرجع فى المقام الاول الى ارتفاع الاسعار بنسبة ٣٨٦ % بالمقارنة بعام ١٩٧٥ . ثم انخفض مؤشر درجة التقدم الاقتصادى

الى ٢٠,٧% عام ١٩٩٢ و١٩,٣% عام ١٩٩٣ ، وسجلت حصيلة الصادرات تراجعاً ملحوظاً في عام ١٩٩٣/٩٢ بلغ ٢١٦,٢ مليون دولار بنسبة ٦% لتصل الى ٣,٤ مليار دولار ممثلة ١٦,١% من اجمالي المتحصلات الجارية . وتمثل الانخفاض في الصادرات من الصناعات الكيماوية وصناعة العزل والنسيج والسلع الزراعية ،بينما ارتفعت حصيلة صادرات البترول الخام ومنتجاته والصناعات المعدنية . كما هبطت صادرات القطاع الخاص من مستحضرات التجميل، والأثاثات الخشبية، والسجاد والكليم، والملابس الجاهزة، والخضر الطازجة والمجمدة، والأسماك ووسائل النقل وقطع غيارها . واستمر الاداء المتواضع للصادرات السلعية غير البترولية حتى السنة المالية ١٩٩٧/٩٦ فقد ارتفعت حصيلة الصادرات بمبلغ ٣٢١,٦ مليون دولار بنسبة ٧% لتصل الى ٤,٩ مليار دولار، مقابل ٤,٦ مليار خلال السنة المالية السابقة .

شكل (٣) يوضح تطور درجة التقدم الاقتصادي في مصر خلال فترة الدراسة



اعداد الباحث باستخدام برنامج Eview(10) وبيانات World Bank

وجاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة حصيلة الصادرات البترولية بنسبة ١٥,٨% لتصل الى ٢,٦ مليار دولار ذلك في عام ١٩٩٤ ثم انخفض مؤشر درجة التقدم الاقتصادي خلال الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٨ الى ان وصل الى ١٣,٥% عام ١٩٩٩. ثم ارتفع الى ٢١,٩% عام ٢٠٠٠ ثم الى ٣٧,٧% عام ٢٠٠٣ ، ٣٢,٧% عام ٢٠٠٨ ووصل الى اعلى مستوى له عام ٢٠١١ بمعدل ٤٧,٧% ثم بدأ في التدهور الى ٤٣,٧% عام ٢٠١٢ ثم ٤٠,٨% عام ٢٠١٣ ثم ٢٦,٢٢ عام ٢٠١٥ ثم ارتفع الى ان وصل الى ٣٩% عام ٢٠١٨ (على ، ٢٠٠٩ & البنك المركزي المصري ، تقارير متفرقة)

٣-درجة الانفتاح الخارجى :

يرتبط مفهوم الانفتاح الاقتصادي بمبدأ وسياسة الحرية الاقتصادية الذى ظهر على يد الكلاسيك . كما تعددت الآراء حول إيجاد مفهوم شامل له. والانفتاح التجارى حسب (Bragwati-krueger) هو تلك السياسة التى من شأنها التخلّى عن السياسة المنحازة ضد التصدير ، ويركز الاقتصاديون فى الغالب على التخفيضات فى الرسوم وتراخيص الاستيراد كخطوة اساسية فى اصلاح التجارة الخارجية ، ويرتبط هذا التعريف بخاصية هامة تتمثل فى ان تحرير التجارة الخارجية لايسئلزم بالضرورة ان تكون قيمة التعريفات الجمركية صفراً ، وبالتالي حسب هذا التعريف يمكن ان يوجد اقتصاد مفتوح ومحرر وفى نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية (تهتان ، موارد وآخرون ، ٢٠١٤)

ويُعبّر عن الانفتاح التجاري بأنه " العملية التي تتضمن حرية الاستثمار والتجارة والى يعنى فتح المجال لرأس المال الوطني والاجنبي بالعمل ضمن الحدود الوطنية دون قيود مما جعل الاقتصاد القومي عرضه للمنافسة والاستثمار دون قوانين تقيدية . اى انها تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن القيود القائمة في وجه رؤوس الاموال الاجنبية والمحلية والتخلي عن الحماية الممنوحة لبعض الصناعات المحلية المنافسة للاجنبية وتغيير انماط الاستهلاك وحرية التبادل فى المعاملات مع الخارج ، شاملا للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات الاستيراد، وسياسات تشجيع الصادرات، و سياسات سعر الصرف، وسياسات إدارة الاقتصاد الكلي، والسياسات التنظيمية والسياسات التجارية تجاه الشركاء التجاريين".(عبدوس, ٢٠١١ & ابومدلة ، وآخرون ، ٢٠١٨)

فقد رأى العديد من الباحثين أنه كلما زادت درجة انفتاح الدولة اقتصادياً على العالم الخارجي، كلما ساعد ذلك على حصول الدولة على تكنولوجيا أعلى، ومسايرتها للتقنيات الحديثة في مجال الإنتاج مما يؤدي لزيادة الكفاءة الإنتاجية (World Bank, 1993; Collins and Bosworth, 1997). ومن المتوقع وجود علاقة طردية بين درجة الانفتاح الاقتصادي، ومجمل إنتاجية عوامل الإنتاج.

أهداف الانفتاح الخارجى: يمكن ايجاز هذه الاهداف (ابومدلة ، وآخرون ، ٢٠١٨) فى التالى :

- ١-تحقيق الاكتفاء الذاتى بالنسبة لبعض المنتجات التى يتم استكمال حاجة المستهلك منها حالياً عن طريق الاستيراد
- ٢-زيادة حصيلة الدولة من الموارد المالية المختلفة مثل الضرائب والرسوم الجمركية
- ٣-زيادة الصادرات وتقليل الواردات وبالتالي تصحيح وضع الميزان التجارى والعمل على تقليل عجز الموازنة
- ٤-تنشيط الاسواق المالية وزيادة التدفقات المالية وسهولة انتقال رؤوس الاموال

ايجابيات الانفتاح الخارجى:

يوجد عديد من الإيجابيات للانفتاح التجاري والتي تستفيد منها اقتصاديات الدول، وأهمها الاستفادة من تخفيض التعريفات الجمركية، وإزالة القيود غير الجمركية، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة التنافسية للمنتجات، ومنها زيادة حجم الأسواق العالمية من خلال احداث تغييرات عديدة في البلدان المتقدمة، وتناقص قوة البنوك المركزية في الرقابة على قيمة العملات في البلدان النامية، وتقليص السياسات النقدية والسياسات المالية للحكومة.(درويش & راضي، ٢٠٠٩)

سلبيات الانفتاح الخارجى:

قد يترتب على تحرير تجارة السلع زيادة منافسة الواردات للمنتجات المحلية، مما يؤدي إلى تقليص حجم نشاط المنشآت الصناعية ومن ثم ارتفاع معدل البطالة، وما يتبعه من قيود اجتماعية واقتصادية. وبحجة احترام معايير الجودة والصحة، فإن الدول المتقدمة من المرجح أن تلجأ إلى فرض حماية أسواقها من واردات الدول النامية. (قويدري، ٢٠٠٢)

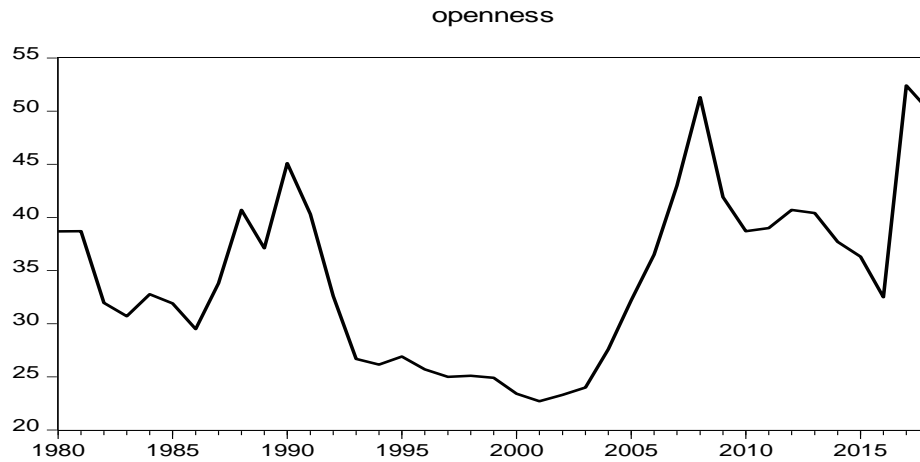
كما قد يترتب أيضاً على تطبيق الانفتاح التجاري وإحلال الواردات أثر سلبي على التنمية والنمو؛ وذلك لأن زيادة الواردات يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري، والذي قد يتم تمويله عن طريق الدين الخارجي، وعلى ذلك فإن الانفتاح التجاري سبب من أسباب المديونية الخارجية. ومن أسبابها الأخرى، تقلبات أسعار النفط العالمية، وارتفاع أسعار الفائدة، وتغير أسعار المواد الخام.(عبد، ٢٠٠٨ & عبدوس، ٢٠١١).ويمكن استخدام الميزان التجارى ايضا فى التعرف على

درجة الانفتاح الاقتصادي للدولة على العالم الخارجي ، ولقد اختلفت درجة انفتاح التجارة في مصر باختلاف المقياس المتبع ، حيث استخدم ثلاثة مقاييس لدرجة الانفتاح التجاري ، تمثل المقياس الاول في خارج قسمة مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات على الناتج المحلي الاجمالي ، اما المقياس الثاني فتمثل في خارج قسمة الصادرات من السلع والخدمات على الناتج المحلي الاجمالي ، واخيرا تمثل المقياس في خارج قسمة الواردات من السلع والخدمات الى الناتج المحلي الاجمالي (عبيد، ٢٠٠٧). وقد اعتمدت الدراسة على المقياس الاول وهو :

$$\text{درجة الانفتاح الخارجي} = (\text{قيمة الصادرات} + \text{قيمة الواردات} / \text{الناتج المحلي الاجمالي}) \times 100$$

ويعتبر ارتفاع قيمة هذا المؤشر دليلا على تزايد الانفتاح ، بينما يدل انخفاضه على تزايد انغلاق الاقتصاد ، ويسمح قياس الانفتاح التجاري في مصر بالوقوف عند المستوى الذي بلغته في تحرير تجارتها الدولية خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٨ من جهة ، ومعرفة علاقة تأثير مؤشرات الانفتاح على ادائها الاقتصادي من جهة اخرى ، وقد تم الاعتماد على مؤشر الانفتاح الاقتصادي للوقوف على مدى الانفتاح الذي شهده الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة .

شكل (٤) يوضح تطور درجة الانفتاح الخارجي في مصر خلال فترة الدراسة



اعداد الباحث باستخدام برنامج (Eview(10) وبيانات World Bank

ويلاحظ من قراءة بيانات مؤشر او درجة الانفتاح الخارجي الذي تم حسابه بقسمة مجموع الصادرات والواردات على الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة ، وجود تذبذب بسبب التقلبات في متغيراته ، فبعدما كانت درجة الانفتاح تقدر بـ ٢٩,٥% في عام ١٩٨٦ قفزت الى مستوى ٤٥,١% عام ١٩٩٠ نتيجة لاتخاذ اجراءات كبيرة في تحرير التجارة الخارجية تبنتها مصر .شهدت الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ استمرار للانفتاح الاقتصادي وتحرير سعر الصرف في مصر من سعر الصرف الثابت الى سعر الصرف المدار ونتيجة لتوجه الاقتصاد المصري للانفتاح تآثر الميزان التجاري المصري بالإيجاب ، حيث انعكس بشكل ملموس في اجمالي الصادرات والواردات ، إذ انخفضت قيمة الواردات من ١٢,٤١٢ مليار دولار عام ١٩٩٠ الى ٨,٠٥٢ مليار دولار عام ١٩٩١ . وخلال العام ١٩٩١ بلغ التراجع بنسبة ٣٥% بينما ارتفعت قيمة الصادرات من ٣,٤٧٧ مليار دولار عام ١٩٩٠ الى ٣,٧٠٥ مليار دولار عام ١٩٩١ وبنسبة نمو بلغت ٦,٥٥% ويعود سبب الزيادة في التجارة الخارجية لمصر والتحسين النسبي الى توقيع اتفاق دول الخليج

والولايات المتحدة الأمريكية ونادى باريس لتقديم المساعدات المالية لمصر ، واعفاء جزء هام من ديونها. ووبدأت درجة الانفتاح الخارجى فى مصر فى التراجع خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٣ من ٣٢,٦% الى ٢٤% . وفى عام ٢٠٠٤ وصلت درجة الانفتاح الخارجى الى ٣٨% ثم بدأت فى التذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً الى ان بدأ فى الاتجاه الصعودى من عام ٢٠٠٧ حتى وصلت الى اقصاها ٥٢,٤% عام ٢٠١٧ .

٤-معامل التبعية للخارج :

ويكشف فحص وتحليل الميزان التجارى كذلك عن مدى اعتماد الاقتصاد على التجارة الخارجية .ويستدل على ذلك بمقارنة قيمة الواردات النهائية، أى التى لايعاد تصديرها بقيمة الاستهلاك القومى وتسمى هذه العلاقة بمعامل التبعية للعالم الخارجى ،أى أن :

$$\text{معامل التبعية للخارج} = (\text{قيمة الواردات النهائية/قيمة الاستهلاك القومى}) \times 100$$

ويعنى ارتفاع هذا المعامل ان الاقتصاد القومى يعتمد بدرجة كبيرة على التجارة الخارجية . وليس ضروريا ان يرجع ذلك فقط الى تخلف هذا الاقتصاد واقتصاره على نشاط اقتصادى داخلى ضعيف ، وانما قد يرجع الى التقدم المتزايد . ومثال ذلك الدول التى تحتاج صناعاتها التحويلية الى مواد اولية كاليابان . ويلاحظ بصفة عامة ،ارتفاع هذا المعامل فى الدول النامية لعدم تنوع صادراتها واقتصارها على المنتجات الاولى .

وتعنى التبعية الاقتصادية للخارج اعتماد الدول النامية على الدول المتقدمة فى تأمين الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، واللجوء إلى القروض والمعونات لشراء هذه الاحتياجات. وتبعية اقتصاديات الدول النامية واعتمادها بشكل كبير على اقتصاديات الدول المتقدمة التى تملك إمكانيات السيطرة، بشكل يتيح لها تحقيق اكبر استفادة ممكنة من موارد الدولة التابعة دون مراعاة مصلحة اقتصادها، بحيث تصبح علاقات التبعية فى النهاية لصالح الاقتصاد المسيطر وتأخذ التبعية الاقتصادية صوراً متعددة، ، منها التبعية التجارية والتبعية التكنولوجية والتبعية الغذائية والتبعية المالية، ويسهم كل منها فى تعميق تبعية الدول اقتصادياً للخارج.

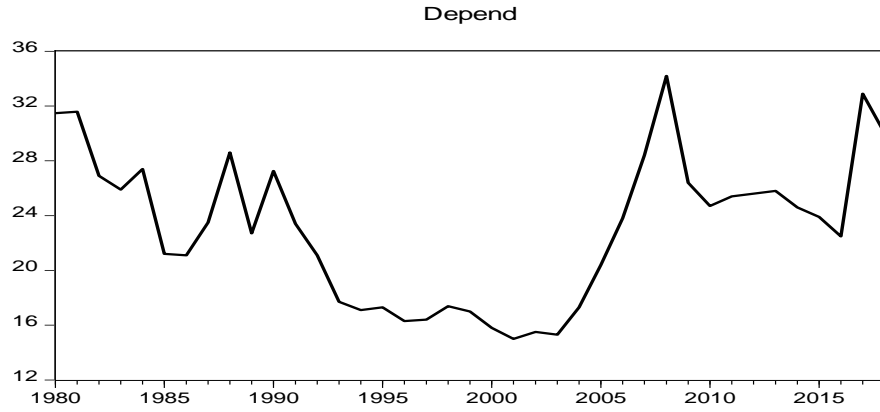
اساليب الخروج من التبعية الاقتصادية

١- الاعتماد على الذات فى بناء الاقتصاد القومى والاستفادة من الخبرات الأجنبية ولكن ليس على حساب الاستقلالية للبلد فى قراراته لمختلف المجالات، حتى تستطيع أن تحقق نوع من الاكتفاء الذاتى، وهذا ما يؤدي إلى فك الارتباط بالدولار وتفادى آثار تقلباته.

٢- تزيد الديون الخارجية من التبعية الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية للدول المدينة من خلال إخضاع الدول للقرارات الاقتصادية والسياسية التى تتوافق مع مصالح الدول الدائنة، يُظهر تقرير إحصاءات الديون الدولية لعام ٢٠٢٠ الصادرة عن البنك الدولي أن إجمالي الديون الخارجية للبلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل قفزت بنسبة ٥,٣% إلى ٧,٨ تريليون دولار العام الماضي. لذا فإن الامر يتطلب للخروج من خطر الوقوع في مصيدة الديون الخارجية من خلال وضع برامج وخطط محلية تتوافق مع طبيعة التنمية التى تستهدفها هذه الدول معتمدة على القدرات الذاتية والتعجيل فى بناء منظومة اقتصادية متكاملة على شكل كتل اقتصادي والاهتمام بالتعليم والصحة ووضع آليات

لجذب رؤوس الأموال للاستثمار في هذه الدول، و بناء أنظمة إدارية وتشريعية تمتلك الشفافية المناسبة لمكافحة الفساد الإداري والمالي في هذه الدول.

شكل (٥) يوضح تطور معامل التبعية للخارج في مصر خلال فترة الدراسة



اعداد الباحث باستخدام برنامج (Eview10) وبيانات World Bank

ويتتبع بيانات معامل تبعية الاقتصاد المصري للخارج ، حقق هذا المعامل معدلا قدره ٣١,٤٨% في عام ١٩٨٠ مما يعكس اعتماد السوق المحلي في سد حاجة الاستهلاك القومي بنسبة ٣١,٤٨% من قيمة الواردات النهائية ، ثم بدأ في الانخفاض الى ان وصل الى اقل قيمة له ٢١,١% في عام ١٩٨٦ خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٦ ثم حقق ٢٣,٥% في ١٩٨٧ و ٢٨,٦% في عام ١٩٨٨ ثم بدأ في الهبوط الى ان وصل الى اقل قيمة له ١٦,٣% في عام ١٩٩٦ خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦. وفي عام ٢٠٠١ وصل المعامل الى ١٥% ثم واصل الارتفاع الى ان واصل الى ٣٤,٢% في عام ٢٠٠٨ ثم هبط الى ٢٥,٦% عام ٢٠١٢ و ٢٢,٤٨% في عام ٢٠١٦ ثم بدأ في الصعود خلال العامين ٢٠١٧ و ٢٠١٨ محققا معدلا قدره ٣٢,٩% و ٣٠% على التوالي.

٥-معدل التبادل الدولي :

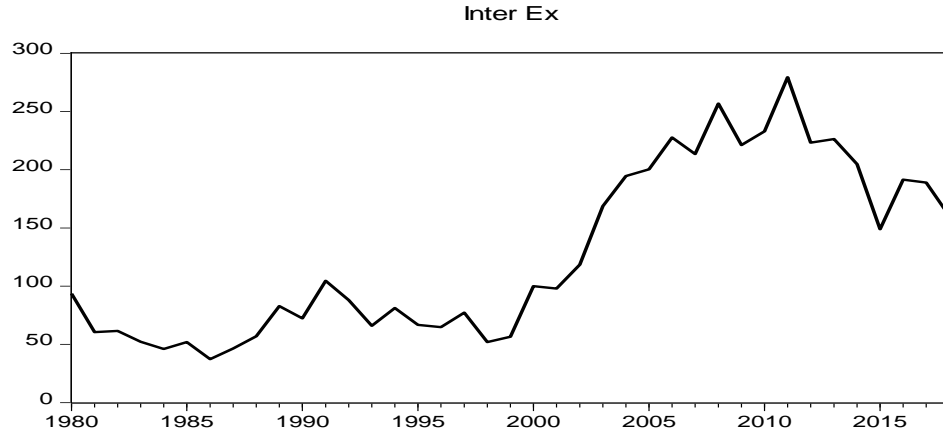
وإذا كانت التجارة الدولية تحقق كسبا لجميع اطرافها ، الا ان هذا الكسب يختلف من دولة الى اخرى ومن وقت الى آخر. ويساعد الميزان التجاري في قياس تطور هذا الكسب من خلال ما يعرف بمعدلات التبادل الدولي ، وهي عبارة عن الرقم القياسي لاسعار الصادرات منسوبة الى الرقم القياسي لاسعار الواردات ، اي ان :

$$\text{معدل التبادل الدولي} = \left(\frac{\text{رقم لاسعار الصادرات}}{\text{رقم لاسعار الواردات}} \right) \times 100$$

ويشير ارتفاع هذا المعدل الى قدرة الدولة ان تحصل على كمية اكبر من السلع المستوردة مقابل نفس الكمية من السلع المصدرة ، ويعبر ذلك عن تحسن في المركز الاقتصادي للدولة ، أما هبوط هذا المعدل ، فيكشف عن تدهور هذا المركز ، وهذا هو موقف العديد من الدول النامية التي تصدر منتجات أولية بأسعار تنافسية بينما تستورد منتجات صناعية بأسعار احتكارية . ولم يكن الاداء الدولي لمصر مواتيا ، حيث وجود اتجاه واضح لتدهور معدل التبادل الدولي المصري خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٢ حيث حقق الاقتصاد المصري في عام ١٩٨٠ معدلا قدره ٢١٤% ثم استقر خلال السنوات

(١٩٨١-١٩٨٢-١٩٨٣) عند المعدل ٢٠٠% ثم بدأ في التدهور الى ان وصل الى ٩٤,٨١% في عام ١٩٨٩ وهي ادنى قيمة له في هذه الفترة. ثم بدأ في التحسن في سنوات ١٩٩٠-١٩٩٢ حيث وصل الى ١٢٥%. ومن المرجح ان هذا التحسن يرجع الى ارتفاع اسعار البترول ، حيث زاد سعر البرميل من ١٥,٢ دولار في المتوسط خلال السنوات ١٩٨٦-١٩٨٨ الى ١٩,٢ دولار في المتوسط خلال ١٩٨٩-١٩٩٢ (العيسوى ،٢٠٠٦).

شكل (٦) يوضح تطور معامل التبادل الدولي في مصر خلال فترة الدراسة



اعداد الباحث باستخدام برنامج Eview(10) وبيانات World Bank

ومع الازمة المالية الآسيوية في عام ١٩٩٨ والتي أدت الى انخفاض الصادرات وتراجع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وانخفاض الاحتياطي النقدي من العملات الاجنبية انخفض معدل التبادل الدولي الى ٩٨,٠٢% ، ٩٦,٨٨% في عامي ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ مقارنة بـ ١٠٧,١٤ في عام ١٩٩٧ . كما تأثرت مصر بأحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠٠ ، وحرب العراق في عام ٢٠٠٣ حيث انخفضت الصادرات والواردات وتراجع معدل التبادل الدولي الى ٩٣,٤٢%. وخلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ شهد الاقتصاد المصرى تحسنا ملحوظا بالرغم من الازمة المالية العالمية ٢٠٠٨. وقد حقق الاقتصاد المصرى نتائج ايجابية بسبب ارتفاع اسعار البترول والغاز وزيادة مساهمة الصناعات التحويلية والزراعة في الناتج المحلي الاجمالي ، ووصل معدل التبادل الدولي الى ١٤٧,٤٩% في عام ٢٠٠٨ ثم ١٥٢,٤٢% في عام ٢٠١٢ ثم ١٤٩,٥٣% عام ٢٠١٤ ثم واصل الارتفاع حتى حقق معدلا ١٦٦,٧٣% عام ٢٠١٦. ويرجع ذلك الى تأثر الاقتصاد المصرى بعدد من التغيرات العالمية منها ارتفاع معدل النمو في الدول الصناعية المتقدمة والناشئة وانخفاض معدلات البطالة في دول الاتحاد الاوروبى وارتفاع اسعار البترول عالميا (البنك المركزى المصرى ، تقرير مختلفة).

المبحث الرابع: قياس اثر تغيرات سعر الصرف على الدلالات الاقتصادية للميزان التجارى المصرى

المنهجية والادوات المستخدمة فى النموذج القياسى

تعتمد منهجية الدراسة على بيانات سنوية تغطى الفترة ١٩٨٠-٢٠١٨ تم الحصول عليها من منشورات البنك الدولى (World Bank, World Development Indicator, 2019). والبنك المركزى المصرى والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء والنتائج تم الحصول عليها باستخدام برنامج Eview(10). واعتمد الباحث على دراسات (الخولى، ٢٠١٤ & عطاء الله، وآخرون، ٢٠١٧ & عبدالمجيد، ٢٠١٧) كأساس لهذه المنهجية المستخدمة فى القياس .

أولاً : متغيرات الدراسة القياسية :

لغرض التحقق من فرضية الدراسة وتحقيق اهدافها ، وبعد استعراض الدراسات السابقة والتحليل الاقتصادى تم توصيف العلاقة بين سعر الصرف والدلالات الاقتصادية للميزان التجارى على اساس ان هناك علاقة تبادلية موجبة بينهما، وان السلاسل الزمنية المتعلقة بهما تتطلب اولاً معرفة مدى استقرارها باستخدام عدد من الاختبارات ، ومعرفة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، وطبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة فى الاجلين الطويل و القصير . وقد استخدمت المتغيرات التالية لتمثيل العلاقة :

أولاً: المتغير المستقل:

Y: سعر الصرف

ثانياً: المتغيرات التابعة :

X₁: نسبة تغطية الصادرات للواردات : وتتوقع النظرية الاقتصادية وجود علاقة موجبة بينها وبين سعر الصرف على اساس ارتفاع سعر الصرف (تخفيض قيمة الجنيه المصرى مقابل العملات الاجنبية) يؤدى الى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات ومن ثم زيادة نسبة التغطية.

X₂: درجة التقدم الاقتصادى : وهو عبارة عن خارج قسمة الصادرات تامة الصنع ونصف مصنعة على الواردات الوسيطة والاستثمارية والاستهلاكية ، فيتوقع ان يكون تأثير سعر الصرف عليه موجب .

X₃: درجة الانفتاح الخارجى : وهو عبارة عن خارج قسمة قيمة الصادرات وقيمة الواردات على الناتج المحلى الاجمالى فيتوقع ان يكون تأثير سعر الصرف عليه موجب .

X₄: معامل التبعية للخارج : وهو عبارة عن خارج قسمة قيمة الواردات النهائية على قيمة الاستهلاك القومى فيتوقع ان يكون تأثير سعر الصرف عليه موجب .

X₅: معامل التبادل الدولى : وهو عبارة عن خارج قسمة الرقم القياس للصادرات على الرقم القياسى للواردات فيتوقع ان يكون تأثير سعر الصرف عليه موجب .

t: الزمن ، β_0 و β_1 تعبر عن معاملات النموذج ، e_t تعبر عن المتغير العشوائى (بواقى السلسلة). حيث قيمه مستقلة

عن جميع قيم المتغيرات المستقلة.

خطوات تقدير النموذج :

أولاً: فحص سكون السلاسل الزمنية وتحديد درجة الإبطاء الزمنى للمتغيرات محل الدراسة:

بعد تحديد النموذج تأتي الخطوة الثانية المتمثلة في اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج ، ويتم ذلك من خلال اختبارات جذر الوحدة وتحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية.

١- اختبار الاستقرار وتحديد رتبة التكامل

تجنباً لظهور مشكلة الانحدار الزائف Spurious regression او مشكلة الارتباط الزائف Spurious correlation

وسوف يتم إجراء اختبارات السكون للتأكد من ان البيانات ساكنة وخالية من جذر الوحدة. وسوف تعتمد الدراسة على

اختبار ديكي-فوللر (ADF) Augmented Dickey-Fuller واختبار فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة (اى

عدم استقرار السلاسل الزمنية): $H_0: X \text{ has a unit root}$

جدول (١) نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF) لتحديد مدى استقرار متغيرات النموذج

الاستقرار	الفرق الاول First Different		المستوى Level		درجة الإبطاء P	المتغيرات
	Prob.	t-static	Prob.	t-static		
(I ₁)	0.0000	-7.956998	0.0762	-2.807366	1	X ₁
(I ₁)	0.0000	-6.100318	0.7257	-1.048772	1	X ₂
(I ₁)	0.0000	-6.048418	0.4660	-1.613701	1	X ₃
(I ₁)	0.0000	-6.825831	0.2118	-2.193445	1	X ₄
(I ₁)	0.0425	-2.025644	0.3798	- 1.788604	4	X ₅
(I ₁)	0.0005	-4.690389	0.9998	1.946202	1	Y

تشير نتائج اختبار ديكي-فوللر المطور (ADF) الى ان متغيرات الدراسة تعاني من مشكلة عدم الاستقرار عند المستوى (Level) اى انها غير معنوية احصائياً عند مستوى ٥% مما يعنى عدم قبول الفرض البديل الذى ينص على سكون متغيرات الدراسة فى مستواها (I₀) . ولكنها تصبح مستقرة عند الفرق الاول ، وبمقارنة بـ t المحسوبة بـ t الجدولية ، وجد انها معنوية عند مستوى ١% ، اى انها متكاملة من الدرجة الاولى (I₁) مما يعنى ان السلاسل الزمنية تتحرك معا عبر الزمن .

وتتفق هذه النتائج مع الاديبيات القياسية التى تفترض ان اغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة فى المستوى ولكنها ساكنة فى الفرق الاول ، كما تتفق خاصية الاستقرار بعد اخذ الفروق الاولى لكل من سعر الصرف والدلالات الاقتصادية للميزان التجارى مع بعض الدراسات التطبيقية الاخرى ، ومن ثم فنتائج دراسة الاستقرار تشير الى انه فى حالة وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات النموذج وانها متكاملة من نفس الدرجة ، فسوف تكون طريقة المربعات الصغرى العادية OLS اسلوباً ملائماً يربط بين القيم المشاهدة لهذه المتغيرات فى الاجل القصير ومسارها التوازنى فى الاجل الطويل

. فضلا عن ذلك فإن العلاقة التوازنية تعنى انه لايمكن لاي من المتغيرات التحرك باستقلال عن الاخر وهو ماينقلنا الى الخطوة التالية وهى اجراء اختبارات التكامل المشترك التى تختبر وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة .

ثانيا : اختبار التكامل المشترك (Co-integration Test)

اختبار انجل -جرانجر (Engle-Grangle,1987)

لاختبار وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة حسب (Engle-Grangle,1987)، يجب ان تكون بواقى تقدير معادلة الانحدار مستقرة . ولاختبار استقرار البواقى والعلاقة التوازنية بين السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير المستقرة فى مستوياتها، سيتم استخدام اسلوب انجل -جرانجر الذى يقوم على مرحلتين :

-تقدير انحدار التكامل المشترك للمتغيرين المراد دراسة العلاقة بينهما باستخدام طريقة المربعات الصغرى لمتغيرات الدراسة بشرط ان يكون لهم نفس درجة التكامل .ويتم بعد ذلك تقدير العلاقة فى الاجل الطويل ، وتأخذ الشكل التالى .

$$X_t = \beta_0 + \beta_1 Y_t + e_t$$

- استخدام اختبار ديكى -فوللر المطور لاختبار استقرار بواقى السلسلة ، فإذا كانت مستقرة دل على وجود تكامل مشترك بين المتغيرين

١-اختبار التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعامل التغطية للميزان التجارى :

$$X1 = 1.518093 + 0.114501 Y1$$

$$(49.01224) \quad (2.363647)$$

$$N=39 \quad R^2=27\%$$

تشير المعادلة المقدره على معنوية العلاقة بين سعر الصرف ومعامل التغطية للميزان التجارى عند مستوى معنوية اقل من ١% وانها طردية وان معامل التحديد $R^2=27\%$ ، حيث يشير الى ان التغيرات فى سعر الصرف كمتغير مستقل تفسر ٢٧% من التغيرات التى تحدث فى معامل التغطية للميزان التجارى فى ظل ثبات العوامل الاخرى ، والنسبة الباقية ٧٣% تعود لعوامل اخرى بالاضافة للخطأ العشوائى فى التقدير. وقد تم استخدام اختبار ديكى -فوللر المطور لاختبار استقرار البواقى ،وبعد تقديرها وجد انها مستقرة عند مستوى معنوى اقل من ١%

٢-اختبار التكامل المشترك بين سعر الصرف ودرجة التقدم الاقتصادى:

$$X2 = 14.41679 + 2.221229Y1$$

$$(6.438011) \quad (5.904436)$$

$$N=39 \quad R^2=75\%$$

تشير المعادلة المقدره على معنوية العلاقة بين سعر الصرف ودرجة التقدم الاقتصادى عند مستوى معنوية اقل من ١% وانها طردية وان معامل التحديد $R^2=75\%$ ، حيث يشير الى ان التغيرات فى سعر الصرف كمتغير مستقل تفسر ٧٥% من التغيرات التى تحدث فى درجة التقدم الاقتصادى فى ظل ثبات العوامل الاخرى ، والنسبة الباقية ٢٥% تعود

لعوامل اخرى بالاضافة للخطأ العشوائى فى التقدير. وقد تم استخدام اختبار ديكي-فوللر المطور لاختبار استقرار البواقى ،وبعد تقديرها وجد انها مستقرة عند مستوى معنوى اقل من ١%

٣-اختبار التكامل المشترك بين سعر الصرف ودرجة الانفتاح الخارجى :

$$X_t = 30.19954 + 0.909451Y_t$$

$$(16.78058) \quad (3.008069)$$

$$N=39 \quad R^2=20\%$$

تشير المعادلة المقدره على معنوية العلاقة بين سعر الصرف ودرجة الانفتاح الخارجى عند مستوى معنوية اقل من ١% وانها طردية وان معامل التحديد $R^2=20\%$ ، حيث يشير الى ان التغيرات فى سعر الصرف كمتغير مستقل تفسر ٢٠% من التغيرات التى تحدث فى درجة الانفتاح الخارجى فى ظل ثبات العوامل الاخرى ، والنسبة الباقية ٨٠% تعود لعوامل اخرى بالاضافة للخطأ العشوائى فى التقدير. وقد تم استخدام اختبار ديكي-فوللر المطور لاختبار استقرار البواقى ،وبعد تقديرها وجد انها مستقرة عند مستوى معنوى اقل من ١%

٤-اختبار التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعامل التبعية للخارج :

$$X_2 = 21.70744 + 0.296674Y_1$$

$$(16.52398) \quad (1.344274)$$

$$N=39 \quad R^2=4.6\%$$

تشير المعادلة المقدره على معنوية العلاقة بين سعر الصرف ومعامل التبعية للخارج عند مستوى معنوية اقل من ١% وانها طردية وان معامل التحديد $R^2=4.6\%$ ، حيث يشير الى ان التغيرات فى سعر الصرف كمتغير مستقل تفسر ٤,٦% من التغيرات التى تحدث فى معامل التبعية للخارج فى ظل ثبات العوامل الاخرى ، والنسبة الباقية ٩٥,٤% تعود لعوامل اخرى بالاضافة للخطأ العشوائى فى التقدير. وقد تم استخدام اختبار ديكي-فوللر المطور لاختبار استقرار البواقى ، وبعد تقديرها وجد انها مستقرة عند مستوى معنوى اقل من ١%

٥-اختبار التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعامل التبادل الدولى :

$$X_2 = 76.43259 + 11.32691Y_1$$

$$(5.238035) \quad (4.620648)$$

$$N=39 \quad R^2=37\%$$

تشير المعادلة المقدره على معنوية العلاقة بين سعر الصرف ومعامل التبادل الدولى عند مستوى معنوية اقل من ١% وانها طردية وان معامل التحديد $R^2=37\%$ ، حيث يشير الى ان التغيرات فى سعر الصرف كمتغير مستقل تفسر ٢٧% من التغيرات التى تحدث فى معامل التبادل الدولى فى ظل ثبات العوامل الاخرى ، والنسبة الباقية ٧٣% تعود لعوامل اخرى بالاضافة للخطأ العشوائى فى التقدير. وقد تم استخدام اختبار ديكي-فوللر المطور لاختبار استقرار البواقى ،وبعد تقديرها وجد انها مستقرة عند مستوى معنوى اقل من ١% .

جدول (٢) نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF) لسكون البواقي

الفرق الاول First Different		الانحدار
Prob.	t-static	
0.0000	-8.190837	سعر الصرف ومعامل التغطية للميزان
0.0000	-6.382671	سعر الصرف ودرجة التقدم الاقتصادى
0.0000	-5.834616	سعر الصرف ودرجة الافتتاح الخارجى
0.0000	-6.813480	سعر الصرف ومعامل التبعية للخارج
0.0472	-0.675777	سعر الصرف ومعامل التبادل الدولى

نلاحظ من الجدول السابق أن اختبار سكون البواقي يؤكد على خلو هذه البواقي من جذر الوحدة وذلك لان قيمة (t) المحسوبة باختبار ADF اقل من قيمة (t) الجدولية عند مستوى معنوية ١%. وعليه فإن جميع بواقي السلاسل الانحدار المقدره متكاملة . وهذا يعنى وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة ، مما يعنى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بينهما.

نموذج تصحيح الخطأ:

بعد تحقق فرضية استقرار البواقي لمعادلة انحدار التكامل المشترك ومن ثم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل. ننتقل الى الخطوة الثانية فى منهجية أنجل – جرانجر والتمثلة فى تقدير نموذج تصحيح الخطأ او ما يعرف بعلاقة الاجل القصير، لان حسب أنجل – جرانجر فإن المتغيرات التى تحقق التكامل تعكس علاقة توازنية طويلة الاجل ، وعليه ينبغى ان تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ ، الذى ينطوى على امكانية اختبار العلاقة فى الاجل الطويل (انحدار التكامل المشترك) ، وفى الاجل القصير (نموذج تصحيح الخطأ) . وتوصلت نتائج التقدير الى وجود علاقة قصيرة الاجل بين متغيرات الدراسة طبقا لنموذج تصحيح الخطأ (راجع مخرجات النموذج القياسى).

نتائج الدراسة :

استناداً لما تم بحثه خلال خطة البحث وصولاً الى قياس اثر تغيرات سعر الصرف على الدلالات الاقتصادية للميزان التجارى المصرى ، فقد توصل البحث الى عدد من النتائج :

اولاً : النتائج :

١- أثر قرار البنك المركزى الخاص بتعويم الجنيه المصرى الصادر فى الثالث من نوفمبر ٢٠١٦ بشكل ايجابى على الميزان التجارى خلال العام الماضى ٢٠١٧/٢٠١٨ حيث انخفض العجز فى الميزان التجارى المصرى بمقدار ١٢ مليار دولار مقارنة بالعام السابق .

٢- تبين من نتائج اختبار جذر الوحدة بأن المتغيرات غير مستقرة عند المستوى واستقرت عند الفرق الاول ، ومن ثم فهى متكاملة (co-integration) من الدرجة (1) I.

٣- وأكد تطبيق اختبار التكامل المشترك ان المتغيرات متكاملة ، وان هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين سعر الصرف والدلالات الاقتصادية للميزان التجارى المصرى .

٤- وتوصلت الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS على صحة فرضية الدراسة من وجود علاقة ذات دلالة احصائية موجبة بين سعر الصرف والدلالات الاقتصادية للميزان التجارى المصرى عند مستوى ١% .
٥- واثبت اختبار نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة قصيرة الاجل بين سعر الصرف والدلالات الاقتصادية للميزان التجارى المصرى .

التوصيات:

- ١- ضرورة تحسين جودة المنتج المحلى ليكون قادراً على المنافسة على الاسواق الخارجية بالتزامن مع تعويم الجنيه وتأثيره الواضح فى زيادة الصادرات.
- ٢- العمل على فتح اسواق جديدة للعمالة المصرية فى الخارج بشكل منظم ، مع ضرورة حماية هذه العمالة وفقاً للاتفاقيات الموقعة بين مصر وهذه الدول.
- ٣- يجب على الحكومة المصرية ان تتجه بجديّة نحو اصلاح الخلل الهيكلى فى الاقتصاد المصرى ، والعمل على توسيع القاعدة الانتاجية وتنويعها من أجل زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المصرية فى الداخل والخارج ، ومن ثم ارتفاع معدلات التصدير وعلاج العجز المزمن فى الميزان التجارى
- ٤- ضرورة انتهاج سياسة مالية ونقدية محفزة للنمو، تستهدف مضاعفة الصادرات من ناحية وترشيد الواردات من ناحية اخرى من خلال استخدام بعض الوسائل التى يمكن ان تسهم فى الحد من الواردات وخاصة الاستهلاكية والترفيهية وتشجع البدائل المحلية لها من أجل خفض العجز فى الميزان التجارى .
- ٥- ربط سعر صرف الجنيه بسلة من العملات الاجنبية (الدولار واليورو واليوان و الاسترلينى) وليس عملة واحدة (الدولار) لتجنب انهيار قيمة العملة وقت الازمات .
- ٦- العمل على زيادة مرونة الجهاز الانتاجى من خلال تحفيز وتدعيم القطاعات الانتاجية مثل الزراعة والصناعة .
- ٧- ضرورة تبنى مصر نظام سعر صرف يتم حسابه على اساس تعادل القوة الشرائية وعلى الميزان التجارى لانهما يمثلان دليلاً مهماً للعلاقة بين الاقتصاد المحلى والاقتصاد العالمى .
- ٨- استهداف التضخم والمحافظة على استقرار الاسعار من خلال تحفيز المنتجين ورفع الانتاجية وتعزيز المنافسة فى الاسواق والحد من الممارسات الاحتكارية فى الانتاج والتوزيع.
- ٩- العمل على ترشيد الواردات بما يتفق مع التزامات مصر الدولية من خلال : الحد من الاستيراد النقدى والالتزام بالاستيراد من خلال الاعتمادات المستندية المصرفية ، وتقليل الاعتماد على السلع الوسيطة المستوردة ، وترشيد المشتريات الحكومية المستوردة ، والتقييم الجمركى السليم للحد من التهرب من الضرائب الجمركية وضريبة المبيعات ، والالتزام بالمواصفات ومعايير الجودة للسلع المستوردة (حلمى ، ٢٠١٥).

الابحاث المتوقعة (آفاق البحث):

بالرغم من المساهمة البسيطة التي قدمت في هذه الدراسة والنتائج التي تم التوصل اليها ، فإن هناك حاجة الى المزيد من البحث في هذه العلاقة لما لها من أهمية في جانبها التطبيقي في صياغة السياسات المرجوة لتحقيق الدلالات الاقتصادية للميزان التجارى المصرى ، وتعتبر هذه الدراسة محاولة بسيطة لفتح المجال لبحوث ودراسات اخرى حول نفس الموضوع على سبيل المثال " أثر التضخم على الدلالات الاقتصادية للميزان التجارى المصرى " و"اثر الانفتاح التجارى فى ظل تغير سعر الصرف على الميزان التجارى المصرى"

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- ١- ابراهيم ، خالد آدم & حسن خالد حامد ،(٢٠١٦) " أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجارى السودانى خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٤" رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، الخرطوم ، السودان
- ٢- ابوزيد ، خالد (٢٠١٦) " أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات " مجلة الاقتصاد والتجارة - جامعة الزيتونة - ليبيا - يونيو العدد ٩
- ٣- ابومدلة ، سمير & المغربى، عيسى(٢٠١٨) " الانفتاح الاقتصادى واثره على النمو الاقتصادى : دراسة تحليلية على المملكة الاردنية الهاشمية للسنوات ١٩٩٥-٢٠١٥" مجلة البقاء للبحوث والدراسات ، جامعة عمان الاهلية المجلد ٢١، العدد ٢
- ٤- البنك المركزى المصرى ، قسم الابحاث والتطوير والنشر، أعداد متفرقة.
- ٥- الباجورى ، خالد (٢٠١٦) "تأثير الفروق فى اسعار صرف الجنية المصرى على الاقتصاد المصرى " اتحاد الغرف العربية ،
- ٦- الحديدى، الشيماء وآخرون "اثر تغير سعر الصرف على الميزان التجارى خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠١٥ :دراسة حالة مصر" المركز الديمقراطى العربى ، مصر ،٢٠١٧، <https://democraticac.de/?p=47213>
- ٧- الخولى ، رباب ابوالخير ، (٢٠١٤) "قياس التأثير المتبادل بين سعر الصرف والاسعار المحلية على الميزان التجارى : دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠١١/٢٠١٢" مجلة البحوث المالية والتجارية ، كلية التجارة - جامعة بورسعيد ن العدد ١
- ٨- الخضراوى ، فتحى ،(١٩٩٦) "الاقتصاد الدولى " مكتبة كلية التجارة - جامعة طنطا
- ٩- السيد ، سامى ،(١٩٩٨) " أثر برنامج الاصلاح الاقتصادى على عجز الميزان التجارى المصرى "المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد ٣
- ١٠- العسيوى ،ابراهيم ،(٢٠٠٦) " الاقتصاد المصرى فى ثلاثين عاما"المكتبة الاكاديمية ، القاهرة
- ١١- الغالبى ،عبدالمحسن &مطوق ،ليلى (٢٠١٦) "صددمات اسعار الصرف الثابتة الاسمية ومقارنتها مع اسعار الصرف المحتسبة بطريقتى تعادل القوة الشرائية والميزان التجارى : دراسة تقويمية لدقة قرارات تخفيض قيمة عملات مجموعة من الدول " مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية (جامعة الكوفة) - العراق - المجلد ١٠ - العدد ١٩

- ١٢- المهدي، عادل (١٩٩٠) " تحليل السياسات الملائمة لميزان المدفوعات المصري فى التسعينات "المؤتمر العلمى السنوى الخامس عشر للاقتصاديين المصريين ، السياسات الاقتصادية لمصر فى التسعينات ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، ص ٢
- ١٣- _____ (٢٠٠٠) " محددات الحساب الجارى فى موازين مدفوعات بعض الدول العربية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ" المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - مصر ، العدد ٣
- ١٤- الامام ،محمد & البشير، ابراهيم (٢٠١٤)" نظم وسياسات سعر الصرف فى السودان واثرها على التجارة الخارجية خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠١١ " مجلة العلوم الاقتصادية - مجلد ١٥ - العدد ١
- ١٥- أويابة ، صالح، & خليل ، عبدالرازق، (٢٠١٨) " اثر التغيرات فى سعر الصرف والتضخم المحلى على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر ١٩٩٠-٢٠١٦ " مجلة دراسات_العدد الاقتصادى،الجزائر ، المجلد ١٥ ، العدد ٢
- ١٦- اليامنة ،الداوى ، (٢٠١٦) " اثر سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر) للفترة ١٩٩٠-٢٠١٤" جامعة قاصدى مرباح - ورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التيسير
- ١٧- بن قدير ،على & طهرات ،عمار & بيريبر،محمد (٢٠١٨) ، " اثر تعديل سعر الصرف على كتلة التجارة الخارجية والتوازنات الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٥"
- ١٨- تهتان، موارد & بن عروس ،رضوان (٢٠١٤) " الافتتاح التجارى وأثره على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٣) الجزائر ،مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية ، العدد الثانى
- ١٩- جاد الكريم ،على احمد على (١٩٨٧) " تحليل الميزان التجارى لمصر فى اطار انمائى" مجلة البحوث التجارية - كلية التجارة - جامعة سوهاج - المجلد ١ العدد ٢
- ٢٠- حداد ، محمد ، مانع ، سهام ، (٢٠١٨) " أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائرى على الميزان التجارى "مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية : جامعة الشهيد حمه لخضر الواردى ، المجلد ١١ ، العدد ٠١
- ٢١- حلمى ، امنية (٢٠١٥) " تأثير انخفاض سعر الصرف على الميزان التجارى المصرى " المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، القاهرة ، eces.org.eg
- ٢٢- حسونه ، محمد & القطيط ، جهاد (٢٠١٣) " رؤية استراتيجية لمعالجة مشاكل الاقتصاد المصرى وتنميته بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ " مصر المعاصرة - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء و التشريع - القاهرة ، العدد ٥٠٩
- ٢٣- حميدان، محمد & شويفات ، عبدالقادر (٢٠١٦) " اثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائرى -دراسة تحليلية وقياسية للفترة (١٩٨٩-٢٠١٤)" مجلة الباحث - عدد ١٦
- ٢٤- خضر ، زاهر (٢٠١٢) " تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطينى (١٩٩٤-٢٠١٠) " رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية -جامعة الازهر - عزة - فلسطين

- ٢٥- خضير، علياء (٢٠١٨) " اختبار فرضية منحني J على الميزان التجارى بين مصر والصين " مجلة البحوث الاقتصادية والمالية - المجلد الخامس - العدد الاول
- ٢٦- درويش، م. م. راضي (٢٠٠٩). "دراسة أثر العولمة على المديونية الخارجية في الاقطار العربية". مجلة الإدارة والاقتصاد(٧٧): ٦١-٩٠.
- ٢٧- سعاد، حميدات، (٢٠١٨) "دراسة قياسية لآثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجارى فى الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٦" رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة بن باديس مستغانم ، الجزائر .
- ٢٨- سمير، عبدالعزيز & سفيان ، عبدالعزيز & لخضر، دولى (٢٠١٨) " اثر تقلبات اسعار الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية -دراسة تحليلية للفترة ٢٠٠١-٢٠١٦" مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد الرابع ، العدد ٣
- ٢٩- سليمان ، محمد & الطيب،هاشم ،" اثر تغيير سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات فى السودان الفترة ١٩٧٠- ٢٠٠١" رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا ، جامعة ام درمان الاسلامية ، الخرطوم
- <http://search.mandumah.com/Record/711123>
- ٣٠- شهاب ، محمد (٢٠١٦) "تأثير انخفاض سعر الصرف الحقيقى على الميزان التجارى المصرى خلال الفترة من ١٩٨٥- ٢٠١٥ " مجلة مصر المعاصرة - مصر - المجلد ١٠٧ - العدد ٥٢
- ٣١- عبدالرحيم ، نهى صلاح الدين ، (٢٠١٨) "دراسة اقتصادية للميزان التجارى المصرى " المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، كلية التجارة بالاسماعيلية - جامعة قناة السويس ن المجلد ٩، العدد ١
- ٣٢- عبدوس، ع. (٢٠١١)، "سياسة الانفتاح التجارى ودورها فى رفع القدرة التنافسية للدول". كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائر، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان. دكتوراه.
- ٣٣- عبده ، عبير (٢٠١٦) " اثر التغيرات فى سعر الصرف على الميزان التجارى فى مصر خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٤) " المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - كلية التجارة جامعة طنطا - العدد ٢
- ٣٤- عبدالمجيد ، عبود (٢٠١٧) " أثر تغيرات سعر الصرف على ارصدة ميزان المدفوعات الجزائرى - دراسة قياسية باستخدام نماذج اشعة الانحدار الذاتى (VAR) خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥ " مجلة اقتصاديات المال والاعمال_ ديسمبر
- ٣٥- عبدالقادر ، مراد (٢٠١١) " دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائرى مقابل الدولار الأمريكى خلال الفترة ١٩٧٤-٢٠٠٣" رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدى مرباح -ورقلة - الجزائر.
- ٣٦- عبدالمولى ، السيد (٢٠٠٤) " الملامح الرئيسية لميزان المدفوعات المصرى وللتجارة الخارجية خلال العام المالى ٠٢ /٢٠٠٣" مصر المعاصرة - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء و التشريع - القاهرة ، العدد ٤٧٣/٤٧٤
- ٣٧- عبيد ، جمال محمود، (٢٠٠٧) " تأثير انفتاح التجارة على العجز المالى فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٧)" المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية -مصر ، العدد ٢
- ٣٨- عطاء الله ،بن طيرش & سويح ،جمال " أثر سعر صرف الدينار الجزائرى على تنافسية الصادرات خارج المحروقات - دراسة قياسية " مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة ، رقم ٤
- ٣٩- على ،ايمان حسن (٢٠٠٩) " التطور المالى والميزان التجارى :حالة الاقتصاد المصرى " مجلة مصر المعاصرة - مصر المجلد ١٠٠ - العدد ٤٩٣

- ٤٠-عمار، سامية (١٩٩٩) " العلاقة بين سعر الصرف والصادرات والواردات في مصر " مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق-جامعة المنصورة ، العدد ٢٦
- ٤١- عوض ، طالب وآخرون (٢٠٠٩) " اثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري (١٩٧٠-٢٠٠٤)" دراسات العلوم الادارية ، المجلد ٣٦ ، العدد ٢
- ٤٢- عياش ، زبير & نوفل ، بعلول (٢٠١٧) " اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ورسيد ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر مابين الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥" مجلة البشائر الاقتصادية - المجلد الثالث- العدد ٢
- ٤٣- فرحان ، سعدون ، (٢٠٠٩) " اثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة :دراسة مقارنة في دول نامية ذوات هيكل انتاج وتجارة مختلفة" مجلة تنمية الرافدين ، العدد ٣١ ، العراق
- ٤٤- محمد ، رملى & عبدالقادر ، دريال (٢٠١٥) " اثر سعر الصرف على الميزان التجاري : تحقيق تجريبي لحالة الجزائر " المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية ، العدد ٣
- ٤٥- مختاري ، فتيحة و شنيخ ، عبدالوهاب (٢٠١٨) " اثر تغير سعر صرف الدولار الامريكي على الميزان التجاري : دراسة حالة الجزائر - دراسة قياسية للفترة (١٩٩٠-٢٠١٦) " Journal of finance & Corporate Governance, ISSN 2602-5655, Vol. 2, No. 2 ,Dec
- ٤٦- مختاري ، فتيحة (٢٠١٨) " اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وآليات علاجها " مجلة العلوم الادارية والمالية - جامعة الوادي -الجزائر، المجلد ٢ ، العدد ١
- ٤٧- مصطفى ، ايمان محمد ، (٢٠١٦) ، " أثر التضخم وأسعار الصرف الاجنبي على اختلال الميزان التجاري المصرى خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥ " المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة - جامعة طنطا ، العدد ٣
- ٤٨- ملامح الاقتصاد في مصر و العالم " نشرة شهرية لمتابعة اداء الاقتصاد المحلى و العالمى مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، العدد ٩ ، مارس ٢٠١٥
- ٤٩- نجاح ، سهام (٢٠١٣) " تأثير تخفيض العملة على الميزان التجاري -دراسة حالة الجزائر (١٩٩٠-٢٠١٢)" جامعة محمد خضير - بسكرة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - الجزائر
- ٥٠-مجيرة ، عبدالجليل (٢٠١٢) "أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري -دراسة حالة الجزائر " رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة أبي بكر بلقايد - الجزائر
- ٥١- وهيبه ، قحام ، (٢٠١٧) " اثر تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣" مجلة رماح للبحوث والدراسات - مركز البحث وتطوير الموارد البشرية - رماح - الاردن ، العدد ٢١
- ٥٢- يوسف ، محمد محمود عطوة (٢٠٠٥) "دراسة تحليلية لميزان المدفوعات المصرى لتقييم اداء السياسة الاقتصادية في مصر خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٣" المجلة المصرية للدراسات التجارية - مصر ، المجلد ٢٩ ، العدد ١

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1-Ahmed ,Khalil. &Qasim,Muhammed,(2017) “**Impact of Exchange Rate on Exports in case of Pakistan** “ Bulletin of Business and Economics ,6(2)-102
<https://www.researchgate.net/publication/327755348>
- 2-Ahmad ,N. et al (2014) “**Impact of Exchange rate on Balance of Payment ; An Investigation from Pakistan**” Research Journal of Finance and Accounting , ISSN2222-1697(paper) ISSN2222-2847 (Online) Vol.5,No.13
- 3 -Ali,D. et al (2014) “ **The Effect of Exchange Rate Movements on Trade Balance : A chronological Review** “ Hindawi Publishing Corporation , Economics Research International ,Volume 2014 ,Article ID893170
- 4- Batul,G.(September 2014) “ **Relationship Among Exchange Rate ,Trade ,Interest Rate and Inflation in Pakistan & India : A Time Series Modeling Approach** “ International Researchers Volume No.3, Issue No.3
- 5-Davies, D., (1971), "**The Efficiency of Public Versus Private Firms: The Case of Australia's two Airlines**", Journal of Law and Economics, 14 (1), 149-65
- 6- Ebiringa ,O. & Anyaogu,N.(June 2014) “ **Exchange Rate ,Inflation and Interest Rates Relationship : An Autoregressive Distributed Lag Analysis** “ Journal of Economics and Development Studies ,Vol.2,No.2
- 7 - Engle ,R.F. & Granger , C.W.(1987) “**Co-integration and Error Correction : Representation , Estimation and Testing**”
- 8- Ibrahim, Mohamed.,(2016) “**Trade deficit in Egypt: Is it can be controlled**” Advances in Management & Applied Economics, vol. 6, no. 6, 2016, 89-103.
- 9- Islam , S.M,(2009) “**Exchange Rate and Its impacts in Bangladesh**” ASA University Review , Vol.3,No 2,July-December
- 10 – Mauro ,F. et al (2008) “ **The Changing Role of the Exchange Rate in a Globalization Economy**” European Central bank ,Occasional Paper Series No94 /September
- 11- Mulele,B.(2011) “**Exchange Rate and Trade Balance in Zambia : An Empirical Investigation of the J- curve Effect**” a dissertation submitted to the university of Zambia in partial Fulfillment of requirements of the degree of master of Art in Economics ,Lusaka

12-Odili,O.(2014) “**Exchange Rate and Balance of Payment : An Autoregressive Distributed Lag (ArdI)**

13-Okoth ,M .(2013) “**The effect of Interest rate and Inflation rate on Exchange rates in Kenya**” a Research Project submitted in partial Fulfillment of requirements of the degree of Master of Science in Finance of the University of Nairobi

14-Oladipupo,A. & Onotaniyohuwo,F.(2011) “ **Impact of Exchange rate on Balance of Payment in Nigeria** “ African Research Review Vol.5(4) serial No.21,July

15 -Onyine,O .(2012) “**The Effect of Exchange Rate on the Nigerian Balance of Payments(1970-2010)**” submitted in partial Fulfillment of requirements for the award of Bachelor of Science (B.SC) degree in Economics ,Faculty of Management and Social Science Caritas University ,August

16- Shafi,K. et al (January 2015) “**Impact of Exchange rate,Inflation rate and interest rate on Balance of Payment : A study from India and Pakistan**” American Journal of business , **Economics and Management,3(1)**

17- Soejima,Y.(1996) “ **The long-Run Relationship Between Real GDP,Money supply and price level : Unit Root and Cointegration Test with Structural Change** “ Monetary and Economic Studies /December

18- Wanjau ,B.(2014) “ **The Relationship among Real Exchange Rate , Current Account balance and Real Income in Kenya** “ International Journal of Business and Social ,Vol . 5 , no. 9(1) ,August

19- Williams,D.et al(1976)” **Money ,income and Causality : the U.K Experience** “ The American Economic Review 66(3)

20-World Bank, (1993),” **The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy**”, (Oxford: Oxford University Press).

مخرجات النموذج القياسي

نسبة التغطية وسعر الصرف

Dependent Variable: X1

ethod: Least Squares

Date: 06/11/20 Time: 21:37

Sample: 1980 2018

Included observations: 39

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.518093	0.030974	49.01224	0.0000
Y	0.114501	0.048442	2.363647	0.0235

Null Hypothesis: D(RESID01) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.190837	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.621023	
5% level	-2.943427	
10% level	-2.610263	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	13.35598	Prob. F(2,35)	0.0000
Obs*R-squared	16.88111	Prob. Chi-Square(2)	0.0002

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	3.953904	Prob. F(1,36)	0.0434
Obs*R-squared	3.760543	Prob. Chi-Square(1)	0.0425

درجة التقدم الاقتصادي وسعر الصرف

Dependent Variable: X2

Method: Least Squares

Date: 06/01/20 Time: 21:59

Sample: 1980 2018

Included observations: 39

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	14.41679	2.239323	6.438011	0.0000
Y	2.221229	0.376197	5.904436	0.0000

Null Hypothesis: D(RESID02) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.382671	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.621023	
5% level	-2.943427	
10% level	-2.610263	

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	43.35754	Prob. F(2,35)	0.0000
Obs*R-squared	27.78529	Prob. Chi-Square(2)	0.0000

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	36.27098	Prob. F(1,36)	0.0000
Obs*R-squared	19.07124	Prob. Chi-Square(1)	0.0000

الانفتاح الخارجى وسعر الصرف

Dependent Variable: X3

Method: Least Squares

Date: 06/01/20 Time: 22:01

Sample: 1980 2018

Included observations: 39

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	30.19954	1.799672	16.78058	0.0000
Y	0.909451	0.302337	3.008069	0.0047

Null Hypothesis: D(RESID03) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.834616	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.621023	
5% level	-2.943427	
10% level	-2.610263	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
 Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	27.68254	Prob. F(2,35)	0.0000
Obs*R-squared	23.89461	Prob. Chi-Square(2)	0.0000

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	3.568636	Prob. F(1,36)	0.0670
Obs*R-squared	3.427163	Prob. Chi-Square(1)	0.0641

معامل التبعية و سعر الصرف

Dependent Variable: X4
 Method: Least Squares
 Date: 06/01/20 Time: 22:03
 Sample: 1980 2018
 Included observations: 39

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	21.70744	1.313693	16.52398	0.0000
Y	0.296674	0.220695	1.344274	0.0070

Null Hypothesis: D(RESID04) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.813480	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.621023	
5% level	-2.943427	
10% level	-2.610263	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
 Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	24.07003	Prob. F(2,35)	0.0000
Obs*R-squared	22.58192	Prob. Chi-Square(2)	0.0000

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	6.129324	Prob. F(1,36)	0.0181
Obs*R-squared	5.528556	Prob. Chi-Square(1)	0.0187

معامل التبادل الدولي و سعر الصرف

Dependent Variable: X5

Method: Least Squares

Date: 06/01/20 Time: 22:05

Sample: 1980 2018

Included observations: 39

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	76.43259	14.59185	5.238035	0.0000
Y	11.32691	2.451367	4.620648	0.0000

Null Hypothesis: D(RESID05) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.675777	0.0472
Test critical values:		
1% level	-4.243644	
5% level	-3.544284	
10% level	-3.204699	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	73.81671	Prob. F(2,35)	0.0000
Obs*R-squared	31.52601	Prob. Chi-Square(2)	0.0000

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	34.10256	Prob. F(1,36)	0.0000
Obs*R-squared	18.48573	Prob. Chi-Square(1)	0.0000